

جودة الحكم في النظم غير الديمقراطية: النظام الصيني نموذجاً

د. أحمد الشورى أبوزيد

مدرس العلوم السياسية - قسم العلوم السياسية والإدارة العامة

كلية التجارة-جامعة أسيوط

ملخص

سعت هذه الدراسة إلى فهم وتفسير جودة الحكم في النظم غير الديمقراطية، خاصة وأن غالبية الأدبيات الغربية تؤكد على أن الخيار الوحيد لتحسين جودة الحكم في النظم الاستبدادية هي أن تكون أقل استبدادية وأكثر ديمقراطية. وترى الدراسة أن جودة الحكم في النظم غير الديمقراطية تتبع منطقاً مختلفاً - فهناك عوامل قد تساهم في دفع تلك النظم نحو تحسين جودة الحكم بصرف النظر عن المبادئ الديمقراطية التي تتجلى في العمليات الانتخابية والحريات المدنية. ومن ثم بلورت الدراسة سؤالاً بحثياً كما يلي: تحت أي شرط من الشروط يمكن أن يحدث تحسن في جودة الحكم في النظم غير الديمقراطية؟ وللإجابة عن هذا التساؤل، تقترح الدراسة إطاراً تحليلياً يستند إلى ضرورة توافر شرطين يجب استيفاءهما من أجل تحقيق جودة الحكم في النظم غير الديمقراطية. يتمثل الشرط الأول في ضرورة توافر القدرة: الإدارية، الاستخراجية، توفير السلع والخدمات العامة لتعزيز جودة الحكم. والشرط الثاني، وجود الرغبة لدى النظام في تحسين جودة الحكم: دوافع برامجية وأخلاقية. وسعت الدراسة إلى تطبيق هذا الإطار التحليلي على جمهورية الصين الشعبية، وتوصلت إلى نجاح النظام الصين في استيفاء الشرطين السابقين، الأمر الذي انعكس على تحسن جودة الحكم منذ عام 1978.

الكلمات المفتاحية: جودة الحكم - طبيعة النظام السياسي - شرعية الحكم - جمهورية الصين الشعبية

Abstract

This paper aims to understand, explain, and analyze the quality of governance in non-democratic regimes. Much of Western literature stresses that the only path for improving the governance quality is achieving democracy; however, this study proposes that explanation the quality of governance in non-democratic regimes follows a different perspective. In this vein, the main research question is: under what circumstances can the governance quality in non-democratic systems happen? The paper assumes that the governance quality in non-democratic regimes required the presence of two factors: state capacity (bureaucratic-extractive-providing public

services and goods) and regime willingness for quality of governance (pragmatic and moral motivations). The study applied this analytic framework to China as a case study. And it concluded that the Chinese regime's success in improving the quality of governance is due to its fulfillment of the two conditions since 1978.

Keywords: Type of Political Regime -Quality of Governance -Legitimacy of Governance -The People's Republic of China.

مقدمة

لفترات طويلة كان هناك شبه اتفاق لدى قطاع كبير من علماء وباحثي العلوم السياسية والسياسات العامة الغربيين على الدور الذي يمكن أن تلعبه النظم السياسية في التأثير على جودة الحكم. حيث طرحت العديد من الأدبيات عدة أطروحات للربط بين الديمقراطية وجودة الحكم؛ وتم تقديم عدد من الأسباب لشرح سبب وجوب أن تتمتع الديمقراطيات بجودة أعلى للحكم مقارنة بالنظم غير الديمقراطية (الاستبدادية أو السلطوية) (Rivera-Batiz, 2002:226). فغالبًا ما دُفِعَ عن إرساء الديمقراطية كحل فعال لزيادة كفاءة وجودة الحكم عبر التخلص من مستويات الفساد المرتفعة وتحقيق أعلى معدلات التنمية الاقتصادية (Bekkers and Edwards, 2007:45). حيث يؤكد منظرو هذا الاتجاه على فكرة: أن النظم الديمقراطية تعيد من تصرفات، وسلوكيات المسؤولين الفاسدين. حيث تضع صناديق الانتخابات قيودًا على السياسيين أثناء تواجدهم في السلطة، بحيث إذا شهدت فترة حكمهم تجاوزات وانتهاكات سواء أكانت سياسية، أو اقتصادية يترتب عليها فقدان مناصبهم في الانتخابات القادمة، وتعرضهم للمساءلة القانونية (Isham et.al, 1997:233).

وفي الوقت نفسه، يؤكد داعمو العلاقة بين النظام الديمقراطي، وجودة الحكم على أن النظم غير الديمقراطية بمختلف أشكالها تمثل تهديدًا لجودة الحكم؛ لاحتكار السلطة من نخبة صغيرة العدد دون وجود قيود فعالة تمنعهم من ممارسة تلك السلطة؛ تحقيقًا لمصالحهم الضيقة، مما يسهم في احتمالية زيادة معدلات الفساد. وبذلك فالنظم غير الديمقراطية وفقًا للمعايير الغربية ليست قادرة على توفير جودة الحكم؛ لأنها قد تنقصر إلى الآليات المناسبة لحماية الحقوق السياسية والمدنية (Saha, 2008).

ويتناقض هذا الطرح على مستوى الممارسة، فالربط بين الديمقراطية، وجودة الحكم غير حتمي، فمن الممكن أن تلتزم بعض النظم السياسية بمعايير الديمقراطية وتكون قادرة على تنظيم الانتخابات، وفي الوقت نفسه يتسم أداء مؤسساتها بالفساد، وعدم الكفاءة عند ممارسة السلطة. في المقابل، يمكن أن تتمتع النظم غير الديمقراطية بجودة حكم مرتفعة، بينما قد تفشل بعض النظم الديمقراطية في الأمر ذاته (Rothstein and Teorell, 2008:166). ومن أبرز تلك البلدان سنغافورة، وماليزيا والصين، حيث تمكنت تلك النظم من تحقيق خطوات متسارعة في إنجاز الوعود الاقتصادية لمواطنيها والارتقاء بجودة وكفاءة الحكم (عبدربه، 2018).

ومن ناحية أخرى، فسر البعض صعود الحركات الشعبوية ووصول عدد من قادتها إلي سدة الحكم في عدد من الدول ذات الديمقراطيات الراسخة في أوروبا والولايات المتحدة كرد فعل شعبي بسبب تراجع كفاءة الحكم، ومعاناة المجتمعات الغربية من عدد من الأزمات الاقتصادية، وعجز النخب الحاكمة عن معالجة مشكلات البطالة، وتراجع الطبقة المتوسطة مما أدى لحالة من عدم الثقة في الأحزاب التقليدية والمؤسسات الديمقراطية القائمة (Norris and Inglehart, 2009., Moffitt, 2017., Stoker, 2020). ومن ناحية أخرى، كانت الأجندة البحثية الغربية تركز بشكل أساسي في دراستها للنظم الاستبدادية والسلطوية على حتمية التحول الديمقراطي لأنه السبيل الوحيد نحو تعزيز جودة الحكم (Diamond, 2021). ومؤخرًا، سلطت جائحة كورونا الضوء على جدلية العلاقة بين طبيعة النظام السياسية وجودة الحكم، خاصة مع الأداء الصيني المتميز في السيطرة على الوباء بفضل التدابير القسرية الصارمة وانخفاض أعداد الإصابات والوفيات (أوشوا، 2021). بينما شهدت عدد من الدول الديمقراطية: كالولايات المتحدة والهند وإسبانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة، وبلجيكا، أعلى معدلات للوفيات على مستوى العالم، وفقًا لإحصاء جامعة جونز هوبكنز (Johns Hopkins Coronavirus Resource Center, 2021).

ومن ثم تتمثل المشكلة البحثية في محاولة فهم وتفسير جودة الحكم في النظم غير الديمقراطية وفقًا للمعايير الغربية. ومن ثم يتبلور السؤال البحثي الرئيسي كما يلي: تحت أي شرط من الشروط يمكن أن يحدث جودة الحكم في النظم غير الديمقراطية؟ وبناءً عليه يمكن طرح مجموعة من الأسئلة البحثية؛ فإذا حاول القادة الديمقراطيون أن يحكموا حكمًا جيدًا لأن الانتخابات تجبرهم على ذلك، فلماذا يهتم القادة الاستبداديون، الذين لا يواجهون تحديات انتخابية بجودة الحكم؟ بمعنى أدق كيف يمكن

تفسير نجاح النظم غير الديمقراطية في تحسين جودة الحكم؟ بالتطبيق على النموذج الصيني، كيف يمكن تفسير نجاح النموذج الصيني في تحقيق معدلات مرتفعة من كفاءة وجودة الحكم دون تطبيقه لمعايير الديمقراطية الغربية؟ فإذا رغبت حكومة ديمقراطية في أن تحكم جيدًا لأن الانتخابات تجبرها على ذلك، فلماذا تهتم حكومة الصين الشعبية بجودة الحكم؟

وهناك عدة أسباب دفعت الباحث لاختيار دولة الصين نموذجًا لمحاولة لتفسير جودة الحكم في النظم غير الديمقراطية

أولاً: تمثل الصين نموذجًا فريدًا في اختبار نظرية جودة الحكم في النظم غير الديمقراطية. من المعروف أن النظام الشيوعي الصيني غير ديمقراطي بالمعايير الغربية. وفقًا لدستور جمهورية الصين الشعبية تُمارس السلطة الدولة من خلال الحزب الشيوعي الصيني، ولا يوجد انتخابات تنافسية تعددية على الطراز الغربي.

ووفقًا لمؤشرات جودة الديمقراطية، تتذيل الصين قائمة الدول غير الديمقراطية، حيث تأتي في المرتبة 172 من أصل 175 دولة (Ranking of Countries by Quality of Democracy, 2020). وفقًا لمقياس polity score لقياس مستوى الديمقراطية، فإن الصين تصنف أنها دولة سلطوية (-7) (Polity Score, 2021).

ومن ناحية أخرى، حققت الصين تحولًا تنمويًا في ظل نظام الحكم غير الديمقراطي منذ أن بدأت في اتباع سياسات الانفتاح والإصلاح الاقتصادي وجذب الاستثمارات في عام 1978، تحت قيادة الزعيم الصيني، دينج شياو بينج. في غضون بضعة عقود فقط، انتقلت الصين من كونها دولة متخلفة تقنيًا إلى ذات هيمنة عالمية في مجال التصنيع، ومن الرواد في مجالات التكنولوجيا المتقدمة مثل الاتصالات الرقمية المتقدمة والذكاء الاصطناعي. كما حافظت الصين على معدلات نمو مرتفعة خلال الثلاثين عامًا الماضية؛ حيث بلغ متوسط الناتج المحلي الإجمالي حوالي 10 في المائة سنويًا وتجاوزت اليابان لتصبح ثاني أكبر اقتصاد في العالم في عام 2010. ومن المتوقع أن يصل الاقتصاد الصيني في عام 2040 إلى 123 تريليون دولار أمريكي (Morrison, 2019:2). ونتيجة لذلك، تم انتشار أكثر من 800 مليون فرد من براثن الفقر في غضون جيلين فقط. ووفقًا لأحدث تقرير للبنك الدولي 2019 وصل الناتج المحلي الصيني إلى حوالي 14.28 تريليون دولار عام 2019، وانخفضت

معدلات الفقر إلى 0.60% عام 2019 بعد أن كان 49% عام 2000، وازداد نصيب الفرد الإجمالي من 940 دولار عام 2000 إلى 10390 دولار عام 2019. (The World Bank, 2019) إلي جانب ذلك، شهدت الصين تحسناً ملحوظاً وفقاً لمؤشرات جودة الحكم، بالنسبة لمقياس بيرجروين لجودة الحكومة (QoG) احتلت الصين المرتبة 27. وفيما يتعلق بالرضا عن جودة الحياة، احتلت المرتبة 15 عام 2018 من 39 دولة. ووفقاً للمؤشر ذاته، احتلت المرتبة العاشرة في الرضا عن جودة الطرق والسكة الحديدية متخطية الولايات المتحدة. (The Quality of Government Basic, 2020)

وخلال جائحة كورونا، تم ابتكار مقياس بولمبروج يتم اصداره شهرياً لقياس درجة فاعلية وكفاءة الحكومات في التعاطي مع جائحة كورونا وفقاً لعدد من مؤشرات من بينها: جودة الرعاية الصحية، عدد المواطنين الذين تلقوا التطعيم، عدد الوفيات الإجمالية. وقد احتلت الصين المرتبة الثامنة في تصنيف يوليو 2021 من أصل 53 دولة شمل هذا التقرير، متفوقة على عدة بلدان منها الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية. (The Covid Resilience Ranking, 2021)

ثانياً: في السنوات الأخيرة، باتت الصين أحد المنافسين المحتملين للديمقراطيات الليبرالية الغربية. وبدأ يُنظر إلى الصين كنموذج "يجمع بين النمو وجودة الحكم مع "الاستقرار"، خاصة مع تزايد حالات الاستياء الشعبي على مستوى العالم تجاه نجاعة المؤسسات الديمقراطية، وفقاً لأحدث استطلاعات الرأي لمركز ييو للأبحاث حول مدى الرضا عن الديمقراطية في 27 دولة؛ عبر 51% من المستطلعين عن عدم رضاهم عن الديمقراطية، بينما أبدى 45% ارتياحهم عن كفاءة عمل المؤسسات الديمقراطية (Wike et. al, 2019). ومن ناحية، لاحظ عدد من العلماء أن عدم الرضا عن الديمقراطية يعززه أيضاً جاذبية البدائل الاستبدادية. فهناك نقاش متزايد حول "النموذج الصيني" كنموذج يمكن محاكاته. ففي أعقاب الأزمة المالية العالمية في عام 2008، اكتسب النموذج الصيني أهمية معيارية وسياسية حيث تم استخدامه لتحدي الركائز الفكرية لـ "إجماع واشنطن"، وبدأ الحديث عن "إجماع بجين". (Li, 2015:128) كما أن هناك عدة أسباب تجعل النموذج الصيني جذاباً للغاية؛ فبالنسبة للنخب الحاكمة في الدول النامية، يكمن الجاذبية في تحقيق معادلة الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي السريع وجودة الحكم، كما أن النموذج الصيني ليس غربياً (وبالتالي ليس إمبريالياً) ويمثل "طريقاً ثالثاً" بديلاً للتقدم. علاوة على انتهاج السياسة الخارجية الصينية لسياسة "عدم التدخل" في الشؤون الداخلية،

والتي تتناقض مع الضغوط الغربية والمؤسسات المانحة الضاغطة نحو الديمقراطية (Ishiyama,2018:26).

الدراسات السابقة

من خلال استعراض الأدبيات السابقة يمكن القول إن هناك اتجاهين لتحديد العلاقة بين طبيعة النظام السياسي وجودة الحكم، يرى الاتجاه الأول، أن هناك علاقة ارتباطية بين الديمقراطية وجودة الحكم، بينما ينفي الاتجاه الثاني تلك العلاقة.

الاتجاه الأول، وجود علاقة ارتباطية بين الديمقراطية وجودة الحكم

اتفق عدد كبير من علماء السياسة على وجود علاقة ارتباطية بين الديمقراطية وجودة الحكم. كما تسلط منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الضوء على الديمقراطية وحقوق الإنسان كجزء أساسي من مكونات "جودة الحكم" (Gisselquist,2012:4). من الناحية النظرية، وفقًا لعدد من منظري الديمقراطية، فإن جودة الحكم قائمة بشكل أساسي على مبادئ الديمقراطية والتي تشمل؛ العدالة والإنصاف والحرية، والمساءلة، والانفتاح، والشفافية. تُستخدم هذه المبادئ كمعايير للتمييز بين الحكومات الجيدة والسيئة (Halperin et.al,2005). كما قدم عدد من العلماء أسبابًا قوية تجعل الديمقراطية مرتبطة بقوة - إن لم تكن دائمًا ضرورية - بجودة الحكم.

أولاً، تقيد المؤسسات الديمقراطية السلطة التعسفية للنخبة الحاكمة، وبالتالي تشكل رقابة ضد السلوك العدواني، والتي تحد من سوء استغلال السلطة (Lake and Baum, 2001:588). في هذا السياق، حددت أليسيا أدسيرا Alicia Adserà عاملين يدعمان السيطرة السياسية على المسؤولين الحكوميين: يؤكد العامل الأول على أهمية الانتخابات الحرة والدورية النزيفة والتي تمثل مصدر تهديد للسياسيين بفقدان مناصبهم في الانتخابات القادمة ما لم يستجيبوا لمصالح الناخبين (Adserà .et.al,2003). ويتفق معها، أليساندرو بيليجاتا Alessandro Pellegata مؤكداً على أن عملية التحول الديمقراطي لها آثار إيجابية على قدرة الدول في تقييد الفساد السياسي. حيث تضع صناديق الانتخابات قيوداً على السياسيين أثناء تواجدهم في السلطة، بحيث إذا شهدت فترة حكمهم تجاوزات وانتهاكات سواء كانت سياسية أو اقتصادية يمكن أن يفقدوا مناصبهم في الانتخابات القادمة، ناهيك عن تعرضهم للمساءلة القانونية (Pellegata,2009). وهذا بدوره يفرض على المسؤولين والسياسيين حوافز أقل للانخراط في أنشطة فاسدة لتجنب خطر الاستبدال. (Fortunato,2012) بينما يشير العامل الثاني إلي درجة الإلمام والوعي لدى

المواطنين والتي تساهم فيه حرية الاعلام والصحافة، مما يشكل حائلاً أمام السياسيين من الانخراط في الفساد السياسي والإداري. كما برهنت دراسات أخرى، على ميل قطاع كبير من النظم الديمقراطية إلى أن تكون أقل فساداً مقارنة بنظيرتها غير الديمقراطية (Sung, 2004).

ثانياً، تكون الديمقراطيات أكثر استجابة لمطالب الجمهور، وبالتالي فهي أكثر قدرة على تقديم السلع والخدمات العامة، لأن نجاحها الانتخابي يعتمد على أدائها في تقديم تلك السلع والخدمات. على العكس من ذلك، يستجيب الأوتوقراطيون فقط لمصلحتهم الخاصة من أجل تعظيم إيراداتهم أو بقائهم في السلطة (Bueno de Mesquita et al. 2003., Olson, 1993). كما يري هوب Hope أن تعزيز علاقة الثقة بين الحكومات والمواطنين من خلال توفير فرص متساوية للمواطنين للوصول للمناصب والمشاركة في العملية السياسية، واحترام حقوق الانسان والتأكيد على الحرية وسيادة القانون يُسهم في استجابة النظام في تلبية احتياجات المواطنين وتعزيز جودة الحكم (Hope, 2009).

ثالثاً، توفر الديمقراطيات آليات للحد من النزاعات الاجتماعية والحفاظ على الاستقرار السياسي والاقتصادي. حيث يمكن للقادة الديمقراطيين تنفيذ قراراتهم بسهولة نسبية لأن حكمهم يقوم على الإجماع الشعبي عبر صناديق الانتخابات. وبالتالي فالدول الديمقراطية لا تمنح مواطنيها حريات واسعة فحسب، بل تتميز أيضاً بوجود حكومات مستقرة، تنعكس إيجاباً على كفاءة وجودة الحكم (Feng, 1997). وكما أشارت عدة دراسات إلى ميل الديمقراطيات، بشكل عام، إلى عدم الانغماس في الحروب سواء كانت (أهلية أو خارجية) والذي يسهم في تبيد الموارد بشكل يؤثر على جودة وكفاءة الحكم، بخلاف نظيراتها غير ديمقراطية (Hegre, 2001). كما جادلت عدة دراسات على قدرة ونجاعة النظم الديمقراطية في مواجهة الكوارث الطبيعية والمجاعات. في هذا السياق، خلص عالم الاقتصاد أمارتيا سن إلى أن الديمقراطيات لا تعاني من المجاعات ولا كوارث (Sen, 1981). أخيراً، من المرجح أن تسهل الديمقراطيات التقدم التكنولوجي وتشجع الابتكار. حيث تعد المجتمعات المنفتحة التي تتمتع بحرية التعبير مفيدة لتوليد ونشر الأفكار الجديدة التي تشجع على الابتكار (Diamond, 2021).

الاتجاه الآخر، عدم وجود علاقة ارتباطية بين الديمقراطية وجودة الحكم

في المقابل نفت عدة دراسات وجود علاقة حتمية بين الديمقراطية وجودة الحكم. ففي كتابه، النظام السياسي لمجتمعات المتغيرة، أكد هنتنجتون Huntington أن الاختلاف الكبير بين جميع دول العالم ليس في شكل الحكومة (ديمقراطي أو غير ديمقراطي)، ولكن في مدى تطبيق كل حكومة للحكم

الفعال (هنتجتون، 1993). كما أشار كلا من روتشتين وتورال Rothstein and Teorell إلى أن هناك بعض النظم قد تلتزم ببعض المعايير الديمقراطية وتكون قادرة على تنظيم الانتخابات، وفي الوقت نفسه يتسم أداء مؤسساتها بالفساد، وعدم الكفاءة عند ممارسة السلطة. في المقابل، يمكن أن تتمتع النظم غير الديمقراطية بجودة حكم مرتفعة، بينما قد تغفل بعض النظم الديمقراطية في ذلك (Rothstein and Teorell, 2008). كما استبعد فوكوياما Fukuyama معيار المساءلة والديمقراطية من تعريفه لجودة الحكم، حيث رفض الربط بين الديمقراطية وجودة الحكم، مؤكداً أن تلك العلاقة مجرد نظرية أكثر من كونها حقيقة مثبتة تجريبياً، وأنه لا يمكن إثبات الصلة تجريبياً (Fukuyama, 2013). كما توصلت عدة دراسات تجريبية (إمبريقية) إلى نتيجة مفادها عدم وجود علاقة خطية مباشرة بين الديمقراطية وجودة الحكم، فقد شهدت عدد من البلدان في آسيا، وأوروبا الشرقية، وأمريكا اللاتينية - التي بدأت في خوض غمار التحول الديمقراطي - معدلات فساد مرتفعة، وتدهور في جودة الحكم (Charron and Lapuente, 2010:444).

كما أشار فوكوياما Fukuyama إلى أن التجارب التاريخية التتموية لا تعزز العلاقة بين الديمقراطية وجودة الحكم، بمعنى أدق، فقد كانت معظم القوى الصناعية في القرن التاسع عشر في أوروبا والولايات المتحدة بعيدة كل البعد عن الديمقراطية، وبالتالي فالربط بين الديمقراطية وجودة الحكم غير حتمي (Fukuyama, 2015). وقد عبر عالم السياسة البارز، والمتخصص في قضايا التحول الديمقراطي لاري دايموند Larry Diamond عن مخاوفه بشأن عدم قدرة عدد من النظم الديمقراطية على تحسين جودة الحكم قائلاً: "هناك شبح يطارد الديمقراطية في العالم اليوم: هو الحكم السيئ، حكم لا يخدم إلا مصالح النخبة الحاكمة الضيقة، حكم غارق في الفساد والمحسوبية والزيونية، وإساءة استخدام السلطة. ولا يساهم في تحسين جودة حياة الناس؛ لأنه يسرق الموارد المتاحة، أو يبدها" (Diamond, 2007:118).

وفقاً مما سبق يتضح أن غالبية الدراسات تركزت بشكل أساسي حول دعم أو نفي العلاقة بين الديمقراطية وجودة الحكم. بل ركز البعض بشكل أساسي على ضرورة التحول الديمقراطي باختلاف الاتجاهات وتأثيرها الإيجابي على جودة الحكم. وفي الوقت نفسه، لم يتم الالتفات بشكل جلي لمحاولة تفسير جودة الحكم في النظم غير الديمقراطية، ولم يتم التطرق إلى الظروف والشروط التي يمكن من خلالها أن تدعم جودة الحكم في النظم غير الديمقراطية.

مفهوم الدراسة

جودة الحكم

اختلف العلماء حول تحديد تعريف محدد لجودة وفعالية الحكم، ويرجع ذلك إلى اختلاف وجهات النظر لتفسير أساس شرعية نظام الحكم. فلا غرو في أهمية الشرعية؛ لأنها تؤثر على جودة الحكم. فإذا توقف الجمهور عن اعتبار السلطة شرعية، فإن الامتثال الطوعي للقرارات العامة سوف يتأثر سلباً، مما يدفع الحكومة إلى استثمار موارد أكبر في التدابير القسرية (Taylor,2016).

وفي هذا السياق، يميز عالم السياسة فريتز شاربف Fritz Scharpf بين شرعية "المدخلات"، و"المخرجات"، فالأولى تُكتسب من خلال عمليات صنع القرار عالية الجودة، والأخيرة من خلال الأداء العالي في تحقيق النتائج المرغوبة (Scharpf,1999:12). كما يؤطر دي جراف، وباناكير de Graaf and Hester Paanakker هذا الخلاف على أنه صدام بين قيم "الإجراءات" و"الأداء" (de Graaf and Paanakker,2015:647).

وفي هذا الإطار تتبنى الدراسة منظور "جودة مخرجات الحكم" و "عمليات صنع، وتنفيذ القرارات" عند تعريف جودة الحكم. فالشرعية السياسية تستند على جودة الحكم. وبالتالي يمكن تعريف جودة الحكم على أنه "سعى الحكومة جاهدة؛ لإنتاج مخرجات عامة عالية الجودة، بما في ذلك توفير السلع والخدمات للمواطنين بأفضل تكلفة علاوة على القدرة على صنع، وفرض القوانين، وصياغة، وتنفيذ السياسات العامة بشكل فعال، بغض النظر عن طبيعة نظام الحكم (OECD,2020., Fukuyama,2013.,Kaufman.et.al, 2012:350).

الإطار التحليلي

تسعى هذه الدراسة إلى محاولة تطوير إطاراً تحليلياً يفسر جودة الحكم في النظم غير الديمقراطية، خاصة وأن غالبية الأدبيات الغربية تؤكد على أن الخيار الوحيد لتحسين جودة الحكم في النظم الاستبدادية هي أن تكون أقل استبدادية وأكثر ديمقراطية. وهذا يعني أن الحكم في البلدان الاستبدادية يتحسن مع تحول النظام إلى الديمقراطية. ومع ذلك، يبدو هذا الرأي غير قابل للتصديق على مستوى الواقع، ومن الأمثلة على ذلك إصلاحات ميخائيل جورباتشوف التي كان من المفترض أن تنتقد الاتحاد السوفيتي، ولكنها أدت في النهاية إلى تفككه وانهاره في عام 1991. كانت إصلاحات

جورباتشوف محاولات لتحريك دولة شمولية في اتجاه حكم ديمقراطي، لكن تداعياتها أسهمت في انهيار الاتحاد. وقد يشير البعض إلى أن الديمقراطية الناجحة في كوريا الجنوبية دفعت إلى تحسين جودة الحكم، لكن عند الفحص الدقيق للتجربة الكورية الجنوبية، نجد أن عمليات التحديث نضجت عندما كانت تخضع تحت الحكم السلطوي. حيث بدأت أول خطوات التحديث وتحسين جودة الحكم في عهد الجنرال "بارك تشونج هي" منذ منتصف الستينيات. وبالتالي لا تشير هذه الحالة بأي حال من الأحوال إلى أن الديمقراطية ضرورية للحكم الرشيد في البلدان الاستبدادية. وبالتالي فإن جودة الحكم في البلدان غير الديمقراطية تتبع منطقًا مختلفًا - فهناك عوامل قد تساهم في دفع النظم الاستبدادية نحو تحسين جودة الحكم بصرف النظر عن المبادئ الديمقراطية التي تتجلى في السياسة الانتخابية والحريات المدنية. ومن ثم ترى الدراسة أن تحسين جودة الحكم في البلدان الاستبدادية يتم إذا تم استيفاء شرطين. أولهما، ضرورة توافر القدرة على تعزيز جودة الحكم. ثانيها، يجب أن يكون لدى النظام الرغبة نحو تحسين جودة الحكم (دوافع براجماتية وأخلاقية). فقد تكون لدى النظام القدرة على تعزيز جودة الحكم، لكنه يفقد الرغبة في تحقيق ذلك، وقد يكون لدى النظام رغبة شديدة نحو تحسين جودة الحكم، لكنه لا يمتلك القدرة لتحقيق ذلك. وبالتالي توافر الشرطين السابقين قد يحول النظم السلطوية الاستبدادية إلى نظم "استبدادية رشيدة". وبناءً عليه، ترى الدراسة أن النظام الاستبدادي الصيني (وفقًا للمعايير الغربية) منذ دينج شياو بينج - (مهندس سياسات الإصلاح الاقتصادي منذ عام 1978) - وحتى الآن لديه القدرة والرغبة نحو تحسين جودة الحكم.

الشرط الأول، قدرة الدولة

توصلت عدة دراسات إلى أن قدرة الدولة تؤثر بشكل إيجابي على جودة الحكم بغض النظر عن طبيعة النظام السياسي، حيث يمكن أن تساعد القدرة القوية للدولة ذات النظم غير الديمقراطية على تحسين جودة الحكم وتعزيز شرعيتها، كما أن محدودية القدرة يمثل عقبة أمام تحقيق التنمية وتحسين جودة الحكم (Besley and Persson, 2010:2., 2014:928). ووفقًا لفوكوياما Fukuyama فقد عرف قدرة الدولة على أنها "قدرة الحكومة على وضع القواعد وإنفاذها، وتقديم السلع والخدمات العامة، بغض النظر عما إذا كانت تلك الحكومة ديمقراطية أم لا (Fukuyama, 2013:35)". كما تم تحديد ثلاثة أبعاد رئيسية لقدرة الدولة كما يلي: القدرة الإدارية، والاستخراجية (المالية)، والقدرة على توفير السلع والخدمات العامة الأساسية.

فيما يتعلق بالقدرة الإدارية، أشارت عدة دراسات إلى عدة معايير لقياس القدرة الإدارية للدولة منها: الجودة البيروقراطية (كفاءة عمل جهاز الخدمة العامة)، واستقلالية وحياد موظفيه، وآليات التوظيف والترقي القائمة على الجدارة والاحترافية، واستراتيجيات الإصلاح الإداري التي تنعكس بشكل أساسي على جودة عمل الحكومات وتحسين أدائها (Charron et.al,2016:89).

ومن منظور القدرة الاستخراجية، يؤكد الكثير من الباحثين على ارتباط القدرة الاستخراجية للدولة بمدى قدرتها على تحصيل الضرائب من أجل توفير السلع والخدمات العامة، حيث تعد مكوناً رئيسياً لقدرة الدولة (Berenson,2018., Lee .et.al, 2014:635., Besley and Torsten Persson,2009:1214).

كما ربط كالدور Kaldor بين قدرة الدولة على استخراج الضرائب وفعاليتها في إنشاء جهاز خدمة مدنية عالي الجودة (Kaldor 1963:414). بالمثل، أكد تشارلز تيلي Charless Tilly على أن قدرة الدولة هي حصيلة بناء جهاز الدولة القمعي الذي يقوم باستخراج فعال للموارد اللازمة من السكان المحليين والسيطرة على سلوك بعضهم الذي يقاوم عملية الاستخراج. (Tilly,1975) وبالتالي، بدون مستوى معين من الموارد والقدرة على استخراجها، ينعكس ذلك سلبيًا على جودة وكفاءة الحكم من تقديم السلع والخدمات العامة.

فيما يتعلق بالقدرة على تقديم السلع والخدمات العام، أشار فوكوياما Fukuyama إلى أن قياس قدرة الدولة يتم من خلال قدرتها على تقديم السلع والخدمات العامة، حيث إن مستوى ونطاق تقديم الخدمة ضروري لبناء تصورات المواطنين عن الدولة واستقرارها، فعندما يحصل نسبة أكبر من السكان على الموارد عبر توفير الخدمات العامة من قبل الدولة، فإن هذا له آثار إيجابية ويزيد من شرعية النظام الحاكم (ibid,8). وفقًا مما سبق، حددت الدراسة عدة معايير لقدرة الدولة يمكن تطبيقها على الحالة الصينية، بالنسبة للقدرة الإدارية (كفاءة وفعالية الجهاز الإداري استنادًا إلى آليات الاختيار والتعيين والترقي وخطط الإصلاح الإداري)، وبالنسبة للقدرة الاستخراجية (قدرة الحكومة الصينية على استخراج الضرائب ومدى زياداتها، وأخيرًا، قدرة الدولة على تقديم السلع والخدمات العامة وسوف يتم التركيز على مجالات (التعليم-الصحة-الغذاء).

أ. القدرة الإدارية في الصين

منذ أربع عقود وتحديداً منذ عهد الرئيس الصيني دينج شياو بينج (1978)، سعى النظام الصيني إلى تحسين القدرة الإدارية التي تمكنه من تحسين جودة وكفاءة الحكم وتحقيق معدلات مرتفعة

من التنمية الاقتصادية وتقليل معدلات الفقر. أجرت الحكومة الصينية إصلاحات واسعة النطاق لنظام الخدمة المدنية، وقد اشتملت هذه على إجراءات التوظيف والاختيار والترقي، والتقييم، والمكافآت، والعقوبات. تمثلت تلك الجهود كما يلي:

أولاً: سعى النظام الصيني إلى تحديث نظام التوظيف والاختيار في الجهاز الإداري سواء على المستوى المركزي أو المقاطعات والبلديات. فمن المعروف أن النظام الصيني يطبق نظام أطلق عليه Nomenklatura System-؛ هو نظام استعير من الاتحاد السوفيتي، ويشير إلى الموظفين المكلفين بإدارة الدولة / أو الحزب، وهو عبارة عن نظام يحتوي على قائمة الوظائف للمناصب القيادية مرتبة حسب الأقدمية. يتيح هذا النظام للحزب الشيوعي الصيني - باعتباره السلطة القانونية الوحيدة في البلاد - القدرة على التحكم في تعيين المسؤولين وترقيتهم ونقلهم وعزلهم (Burns 1989:1-10). ومنذ الثمانينيات بدأت القيادة السياسية الصينية تحت زعامة مهندس الإصلاح والتحديث في الصين دينج شياو بينج في الشروع في سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية النظامية. فقد أدركت القيادة الصينية أن نظام "نومكلاتورا"، قد تجاوز فائدته. فتم إعادة التفكير وتطوير هذا النظام ليناسب احتياجات المرحلة الجديدة، ويضمن تنفيذ سياسات الحزب في جميع أنحاء البلاد. وعلى خلاف حقبة ما قبل الإصلاح، حيث اقتصر تقييم موظفي الخدمة المدنية بقوة على معيار واحد، وهو الولاء الحزبي (Pieke, 2009). بدأت الجهود في إعادة إضفاء الطابع المؤسسي على نظام الكوادر من خلال زيادة مستويات الاحتراف والجدارة والمهارات والمتطلبات التعليمية في جهازها البيروقراطي (Ledberg, Keping, 2014). (Pieke, 2009 2014)

وتعد إصلاحات 1993 هي نقطة الانطلاق المحورية لتحسين قدرة وكفاءة الخدمة المدنية، وتركزت في أربع مرتكزات رئيسية، أولاً، اختيار جميع الموظفين المدنيين المعينين حديثاً على أساس المنافسة المفتوحة من خلال نتائج الاختبارات والمقابلات الشخصية، ويقتصر معظمها على خريجي الجامعات. ثانياً، تزويد موظفي الخدمة المدنية بهيكل وظيفي وعمالة مستقرة. ثالثاً، جعل أنظمة إدارة الموظفين موجهة نحو الأداء، بمعنى التركيز القوي على الأداء الفعلي لجهاز الخدمة المدنية لتقديم الخدمات. رابعاً تعزيز قيم النزاهة بين موظفي الخدمة المدنية (Burns and Zhiren 2010:5). كما أضحت "الإدارة القائمة على الأداء والنتائج" نموذجاً مركزياً لتنفيذ السياسة العامة في الصين على مستوى المقاطعة والبلدات (Zang, 2017:217). تلك الإجراءات لم تكن فريدة أو جديدة في التاريخ الصيني، حيث

يجادل فوكوياما بأن أصول قدرة الدولة الصينية الإدارية تكمن في تاريخها القديم، الذي يعود إلى القرن الثالث قبل الميلاد، عندما بدأ الأباطرة الصينيون في الاستثمار في توظيف البيروقراطيين المحترفين على أساس الجدارة (Fukuyama, 2014).

ثانيًا: سعى النظام الصيني إلى ربط آليات التعينات والترقي بالنتائج، ففي إطار إصلاح منظومة الجهاز الإداري، نجح النظام الصيني في وضع معايير أسهمت في زيادة جودة جهاز الخدمة المدنية. فتم تكليف قسم شؤون الموظفين المركزي التابع للحزب الشيوعي الصيني CCP بتحديد أهداف قابلة للقياس ويتم تقييم المسؤولين مقابل تلك المؤشرات والأهداف بشكل دوري، وتنفيذ هذا الإجراء على مختلف المستويات الحكومية والإدارية. فمنذ الثمانينيات، بدأ الحزب الشيوعي الصيني في ربط ترقية المسؤولين بأدائهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك النمو الاقتصادي، والاستقرار الاجتماعي، والسيطرة على معدلات المواليد (Bai and Li, 2020:66). في هذا الإطار، حددت السلطات الحكومية في المستويات الأعلى أهدافًا دقيقة وقابلة للقياس و بشكل متزايد للإدارات على المستويات الإقليمية والمقاطعات والبلديات (Ahlers, 2014 ; Gao, 2009:21). ومن بين تلك الأهداف، التي تحدد معايير التقييم والترقي الوظيفي؛ بناء فروع الحزب في المجتمعات المحلية، السيطرة على 80% على الأقل من الأمراض، وضع خطة عملية للتعامل مع شكاوى الجماهير، ضمان حل 95% من النزاعات الاجتماعية عن طريق التفاوض، ضمان معدل نمو سنوي بنسبة محددة تُحدد من قبل القيادات العليا، تقليل استهلاك المياه، دعم سياسات الحكومية في تنظيم النسل، نشر الجانب القيمي والأخلاقي بين الشباب (Pieke, op.cit).

هذا المزيج بين الأهداف الأيديولوجية والسياسية يختلف عن نموذج ماكس فايبير للتنظيم البيروقراطي القائم على الحياد السياسي. أسهم هذا النظام في تعزيز قدرة الدولة بشكل منهجي لتحفيز البيروقراطيين لبذل قصارى جهدهم للارتقاء بجودة الخدمة العامة وتنفيذ السياسات (Rothstein, 2015:538-539). وبالتالي باتت هناك منافسة بين مسؤولي المقاطعات والمحافظات والبلديات، سعياً للترقي الوظيفي على المستوى القومي. كما أسهم هذا النظام في توفير حوافز للأداء الجيد، حيث تتم مكافأة قادة البلديات الثلاث الأعلى مرتبة في إحدى المقاطعات ويتم معاقبة قادة البلديات الثلاثة الأدنى مرتبة. حيث يتوقف معيار ترقية أو إنهاء عمل قيادات المقاطعات على الأداء الاقتصادي وجودة الخدمات المقدمة للمواطنين مقارنة مع أسلافهم. وكما لاحظ كل من لي Li وتشو

Zhou أنه في الفترة 1979-1995 كانت ترقية كبار قادة المقاطعات تعتمد على نجاح نمو المقاطعة، مقارنة بالمقاطعات الأخرى، خلال فترة ولايتهم. ولاحظ أيضًا سعي كبار قادة المقاطعات إلى زيادة الإنفاق الحكومي بشكل استراتيجي، عندما كان يتم اتخاذ القرارات بشأن ترفياتهم (Li and Zhou,2005:1745-1746).

وهناك أمثلة أيضًا على التنافس المحموم بين القيادات الإدارية، عندما حدد الحزب الشيوعي الصيني أن الاستثمار الأجنبي هو مفتاح تنمية الصين، تنافس المسؤولون في مختلف المناطق مع بعضهم البعض لجذب المستثمرين الأجانب بترويج سياسات داعمة للاستثمار وتقديم امتيازات. لقد فعلوا ذلك بصفة أساسية لأن هذه هي الآلية التي يمكن من خلال مكافأتهم ويتم تصعيدهم وترقيتهم. مثال آخر، عندما بدأت الحكومة المركزية بالاهتمام بالقضايا البيئية بعد أواخر التسعينيات، سارع المسؤولون في مختلف المناطق والمقاطعات إلى بناء مدن خضراء ضمن سلطاتهم. لقد فعلوا ذلك على الأرجح ليس لحرصهم على حماية البيئة فحسب، بل كان لديهم حافز قوى وهو الترقية وتجنب العقاب أيضًا. أسهم هذا في انتشار ظاهرة في الصين تسمى "Zhengji Gongchen 政绩工程" "مشروعات الإنجاز السياسي، والتي تشير إلى تعدد المشروعات الكبرى التي يضطلع بها المسؤولون الحكوميون في ولاياتهم لإثبات امتثالهم للسياسات المركزية ومدى قدرتهم على تنفيذ تلك السياسات بنجاح في محاولة للبقاء في المنصب أو الترقية الوظيفي الإداري والتصعيد السياسي (Zang,2012:232). وبالتالي، أسهمت معايير الأداء في تحول العديد من البيروقراطيين وقادة المقاطعات إلى رواد أعمال، وتحفيزهم نحو تحمل المخاطر وخوض التجارب. وتشمل هذه التجارب بدء أو ترويج أو تمويل مشاريع الاستثمار المحلية والتغلب على الاختناقات المؤسسية أو قلة الموارد المحلية. وفي كتابه "كيف نجت الصين من مصيدة الفقر"، يوثق يوين يوين أنج Yuen Yuen Ang كيفية نجاح الحكومة الصينية في خلق حوافز ودوافع فعالة بين مختلف مستويات الجهاز الإداري للقضاء على ظاهرة الفقر وتقليل معدلاته. (Ang,2016:5-23)

ثالثًا: سعت الحكومة الصينية إلى جذب الحاملين للشهادات الجامعية للعمل في الإدارة العامة والجهاز الحكومي، وقد اتخذت عدة تدابير لتحقيق ذلك. ففي عام 1993، تم تعديل معايير القبول والتعيين كجزء من استراتيجية الإصلاح الإداري، لاجتذاب موظفين حاملين للشهادات الجامعية كجزء من عملية الاختيار. حيث أسهمت سياسات تطوير وإصلاح نظام التعليم الصيني في إفراس عدد كبير من

المؤهلين الجامعين للعمل في جهاز الخدمة المدنية. بحلول عام 1998، كان من 80% إلى 90% من كبار موظفي الخدمة المدنية على مستوى الوزارات من خريجي الجامعات، وهذا يمثل تحسناً كبيراً في قدرة الخدمة المدنية الصينية. وبحلول عام 2003، كان ما يقرب من 70% من موظفي الخدمة المدنية حاصلين على شهادات جامعية (Burns and Zhiren, 2007:8-11).

رابعاً: سمة أخرى من سمات تحسين القدرة الإدارية في الصين، هي وضع حدود للسن للترقي الوظيفي للمسؤولين الحكوميين، وبالتالي كون المرء أكبر من الحد يجعله غير مؤهل. على سبيل المثال، وضعت الحكومة الصينية حدود عمرية للترقية إلى مستوى نائب الإدارة ومستوى القسم ومستوى نائب الوزير: كانت هي على التوالي 52 و55 و58. النتيجة المباشرة للحدود العمرية هي أن يكون هناك حافز للمسؤولين لإثبات أنفسهم في وقت مبكر وبسرعة. فمذ عام 1982، عندما أقر الحزب الشيوعي الصيني رسمياً سياسة التقاعد الإلزامية (يتقاعد الرجال في سن 60 والنساء في سن 55)، اختارت الصين بشكل متزايد الأشخاص الأصغر سناً للمناصب القيادية. من عام 1981 إلى عام 1989، انخفض متوسط عمر المسؤولين في الرتب الوزارية أو المكتبية (الإدارية) من 63.6 سنة إلى 56.9 سنة. في عام 1980، كان أكثر من 80% من المسؤولين على مستوى المقاطعات أو الوزارات يبلغون 60 عاماً أو أكثر، بينما بحلول عام 1998، انخفضت النسبة فوق سن الستين إلى حوالي 54%. في الوقت نفسه، على مستوى جهاز الخدمة المدنية، انخفض عدد المسؤولين الذين تزيد أعمارهم عن 60 عاماً من 37% إلى 11%، بينما على مستوى البلديات، يمثل أولئك الذين تزيد أعمارهم عن 60 عاماً حوالي 1% فقط من الإجمالي. بحلول منتصف التسعينيات، كان أكثر من نصف العاملين في الخدمة المدنية ككل دون سن الأربعين. (ibid:6-8) ومن خلال الارتفاع الصاروخي في التسلسل الهرمي، نجحت الصين في تحويل نخبها الحاكمة إلى نخب سياسية وإدارية "أصغر سناً وأفضل تعليماً وتخصصاً" (Xu,2020:123).

ب. القدرة الاستخراجية أو المالية

تشكل الضرائب أهم مصدر للإيرادات للحكومة الصينية. فهي عنصر أساسي في سياسة الاقتصاد الكلي، وتؤثر بشكل كبير على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الصين. مع انتقالها إلى اقتصاد موجه نحو السوق، اتخذت الحكومة الصينية عدة تدابير لزيادة الوعاء الضريبي وتحسين حوكمة الضرائب، بما في ذلك توحيد قوانين الضرائب، تبسيط النظام الضريبي، تطبيق وتوحيد أساليب

توزيع الإيرادات بين الحكومة المركزية والمقاطعات والبلديات (OECD,2005). ومع التغييرات التي تم إجراؤها منذ إصلاح النظام الضريبي عام 1994، سعت الصين إلى إنشاء نظام ضريبي مبسط موجه نحو اقتصاد السوق الاشتراكي. حيث حدد الإصلاح المالي لعام 1994 بوضوح حصص الضرائب للحكومة المركزية والأقاليم المحلية، مما حفز حكام المقاطعات على العمل لزيادة الوعاء الضريبي لتعظيم الفائض (Zhou,2016:28-38). وفي عام 2002 عدلت الصين ضريبة الدخل، حيث تم إنشاء هيكل إطارى للنظام المالي يتناسب مع متطلبات اقتصاد السوق الاشتراكي في الصين. انعكست سياسة الإصلاح الضريبي على زيادة العائدات والإيرادات خلال العقد الأخير والتي كانت تزداد بشكل شبه سنوي، حيث وصلت عائدات الضرائب الصينية إلى 12.91 تريليون يوان (2.11 تريليون دولار أمريكي) في عام 2013، بزيادة 9.8% عن عام 2012، وبلغت الإيرادات الضريبية في عام 2015 إلى 12488.9 مليار يوان (Report on China's central, local budgets 2013,2015). وفي عام 2016، بلغت الإيرادات الضريبية 13035.4 مليار يوان. وزادت الإيرادات الضريبية في عام 2017 إلى 14.436 مليار يوان. وفي عام 2018، بلغت الإيرادات الضريبية 15640.1 مليار يوان، بزيادة قدرها 1204.1 مليار يوان عن العام السابق (China Tax Revenue1995 – 2021,2021).

وفي العام الحالي 2021، نجحت الصين في تجاوز تداعيات فيروس كورونا على مستوى زيادة الإيرادات المالية والوعاء الضريبي. حيث أظهرت بيانات حكومية، أن الإيرادات المالية للصين ارتفعت بنسبة 24.2% على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2021. وفقًا للبيانات الصادرة عن وزارة المالية، تجاوزت الإيرادات المالية للبلاد 5.71 تريليون يوان (حوالي 878.07 مليار دولار أمريكي) في الربع الأول من العام. ويمثل هذا الرقم زيادة بنسبة 6.4% من عام 2019 (Chinese government website in English,2021). كما سجلت إيرادات الضرائب الصينية 287.989 مليار دولار أمريكي في يوليو 2021 (ibid). كما أظهرت البيانات الرسمية أيضا أن الإنفاق المالي الصيني ارتفع بنسبة 6.2% إلى 5.87 تريليون يوان خلال هذه الفترة. وشهد الإنفاق المالي في مجالات مثل العلوم والتكنولوجيا والتعليم ودفع فوائد الديون زيادات ضخمة (ibid).

ج. القدرة على تقديم السلع والخدمات العامة

في هذا السياق سوف يتم التركيز على تقديم أهم ثلاثة سلع وخدمات عامة (الصحة والتعليم والغذاء).

الرعاية الصحية

يعد إنشاء نظام قوي لتقديم الرعاية الصحية أولوية مستمرة لدى النظام الصيني. حيث سعت الحكومة الصينية إلى الاستثمار في الرعاية الصحية، وتعزيز البنية التحتية لمرافق الرعاية الصحية الأولية (PHC-Primary health care)، ورفع كفاءة موظفي الرعاية الصحية من خلال التعليم والتدريب. كما ركزت الحكومة الصينية على إصلاحات المستشفيات العامة، وإزالة هوامش الربح على الأدوية، وترشيد تسعير الخدمات الطبية. علاوة على ذلك، سعت الحكومة لتحسين الرعاية والخدمات الطبية لقاطني المناطق النائية والفقيرة. وفي 2019، نجحت الحكومة في تدشين نظام تأمين صحي شامل يغطي أكثر من 95% من الصينيين وفقاً للإحصاءات الصادرة عن الإدارة الوطنية لأمن الرعاية الصحية (Chinese government website in English, 2019). الأمر الذي حظي بالثناء من قبل منظمة الصحة العالمية (WHO, 2019). وكذلك البنك الدولي الذي أكد في تقرير سابق قبل عامين على أن قدرة الصين على معالجة مشاكل الرعاية الصحية لـ 1.3 مليار شخصاً مثل إنجازاً ملحوظاً على مستوى العالم (موقع الحكومة الصينية، 2017).

جاءت تلك السياسات كمقدمة لما قامت به الحكومة الصينية من إصلاحات منذ عام 2003 من تقديم مساعدات مالية طبية وتحسين منظومة التأمين الصحي في أوقات الكوارث. ومنذ عام 2012، تم تدشين تأمين صحي تكميلي لتوفير الأموال للمرضى الذين يعانون من الفقر والحالات الحرجة. (Fang, 2020) تزامن هذا سابقاً مع ما أعلنه وزير الصحة الصيني تشين تشو في أكتوبر 2009 عن سعي الحكومة الصينية لتوفير الرعاية الصحية الشاملة والعلاج لجميع الصينيين في عام 2020. في عام 2016، سعت الحكومة المركزية الصينية إلى دمج نظام التأمين الصحي ليشمل المقيمين في المناطق الحضرية والريفية من أجل تحقيق العدالة في النظام الرعاية الصحية (المرجع السابق). كما تضاعف الإنفاق الصحي الحكومي في الصين لأكثر من ثلاثة أضعاف منذ بدء الإصلاحات الصحية في عام 2009، ارتفع من 482 مليار يوان صيني في عام 2009 إلى 1640 مليار يوان في عام 2018، وانخفضت النسبة المئوية للإنفاق الشخصي الذي يمثل إجمالي الإنفاق الصحي من 37.46% (2009) إلى 28.61% (2018) - وهي أدنى نقطة في 20 عامًا (WHO, 2019). وفي عام 2018، أنفقت الصين ما يقرب من 6.6% من إجمالي الناتج المحلي على الرعاية الصحية،

والتي تصل إلى 5,912 مليار يوان صيني (1,665 مليار دولار أمريكي) (OECD.STAT,2018., China Health Statistical Yearbook 2019)

وبالنسبة للأفراد غير القادرين على تحمل أفساط التأمين الصحي، فإن برنامج المساعدة المالية الطبية، الذي تموله المقاطعات المحلية والتبرعات الاجتماعية، يُعد بمثابة شبكة أمان في كل من المناطق الحضرية والمناطق الريفية. ففي عام 2018، تلقى 76.7 مليون شخص (حوالي 5.5% من السكان) تلك الإعانة للالتحاق بالتأمين الصحي، وتلقى 53.6 مليون شخص (3.8% من السكان) أموالاً لتغطية النفقات الصحية المباشرة. وفي عام 2018، كان هناك 907.098 طبيباً وعمالاً في المنظومة الصحية في المناطق النائية والقرى. وفي العام نفسه، كان هناك ما يقرب من 12000 مستشفى عام و21000 مستشفى خاص، منها حوالي 20500 كانت غير هادفة للربح و12600 مستشفى هادفة للربح (ibid). ساعدت تلك القدرات في استيعاب الحكومة الصينية لجائحة كورونا فيما بعد. (1)

التعليم

حددت وزارة التعليم الصينية أربعة ركائز لتحقيق المساواة في التعليم: (1) الاهتمام بتطوير منظومة التعليم في المناطق الريفية والنائية والفقيرة وذات الأقليات. (2) الاهتمام بالتعليم الابتدائي في المناطق الريفية والتعليم المهني والتعليم قبل المدرسي؛ (3) تقديم الإعانات للطلاب من الأسر الفقيرة. (4) تأهيل ورفع كفاءة المعلمين (OECD,2016).

وخلال الأربع العقود الماضية، ضخّت الصين حوالي 36 تريليون يوان في تطوير قطاع التعليم، بزيادة سنوية بلغت 17%. في عام 2016، بلغ الاستثمار في التعليم 14 تريليون يوان، أي

(1) لمزيد من الاطلاع على نجاح قدرة المنظومة الصحية الصينية في احتواء جائحة كورونا انظر: كورونا: الصين تجربة فريدة في مواجهة المرض واحتوائه، فكيف يمكن لنقبة دول العالم استقاء الدروس؟، موقع أخبار الأمم المتحدة، 16 مارس 2020، متاح على الرابط، <https://news.un.org/ar/story/2020/03/1051342>، التجربة الصينية في التعامل مع كوفيد-19

Sun Yat-sen et.al, State capacity in response to COVID-19: A case study of China, Chiness Public Administration Review, <https://cpar.net/index.php/cpar/article/view/265/188>., Antoine de Bengy Puyvallée and Dan Banik, The Coronavirus: State Capacity and Crisis Response in China, 29 January 2020, <https://globalpolicyjournal.com/blog/29/01/2020/coronavirus-state-capacity-and-crisis-response-china>., Francis Fukuyama on the pandemic and political order, Foreign Affairs, June 2020, <https://www.foreignaffairs.com/articles/world/2020-06-09/pandemic-and-politicalorder>.

ما يعادل 4 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018. وللعام السابع على التوالي، وفقاً لوزارة التعليم، بلغ إجمالي الإنفاق الحكومي على التعليم ما يقرب من 3.7 تريليون يوان (حوالي 520 مليار دولار)، وسجل عام 2019 زيادة قدرها 8.15 % على أساس سنوي والذي شكل 4.11 % من الناتج المحلي الإجمالي (Chinese Government Website in English, 2019).

كما سعت الصين لتحقيق قفزة تنموية في جميع مستويات ومراحل التعليم ما قبل المدرسي، وتم حل مشكلة الالتحاق برياض الأطفال بشكل فعال في بعض المناطق. كما شهد التعليم المهني تحسناً كبيراً. من عام 1978 إلى عام 2018، ارتفع عدد خريجي الجامعات في الصين من 165 ألفاً إلى 8 ملايين، بزيادة قدرها خمسين ضعفاً في 40 عاماً. وعلى مدار السبعين سنة الماضية، قضت الصين على أمية أكثر من 300 مليون فرد، من بينهم أكثر من 200 مليون امرأة (الصين اليوم، 2019). ونتيجة لاهتمام الحكومة الصينية بالتعليم، انضم حوالي 16 مليون و882 ألف طالباً جديداً لمدارس رياض الأطفال (في مرحلة ما قبل المدرسة)، ليصل إجمالي عدد الطلاب إلى 47 مليوناً و139 ألفاً، بزيادة قدرها 1.2% أي ما يعادل 575 ألف طالباً (ibid). كما استمر عدد طلاب المدارس الابتدائية في الازدياد، لا سيما في المناطق الحضرية والريفية. وفي عام 2019، سجلت المدارس زيادة قدرها 4 مليون طالباً، مما أدى إلى ارتفاع إجمالي عدد الطلاب إلى 154 مليون طالباً على مستوى البلاد، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 2.6 % مقارنة بالعام السابق. في عام 2019، تمت إضافة 433 مدرسة ثانوية جديدة، ليصبح المجموع 52000 مدرسة على مستوى الدولة. وشهد العام نفسه، زيادة عدد الطلاب الملتحقين بالمدارس الثانوية بزيادة قدرها 3.8%، حيث بلغ عدد الطلاب الجدد مليوناً و746000 طالباً، ليصبح المجموع 48 مليوناً و271000 طالباً على مستوى الدولة (Ministry of Education, 2019).

كما قفز عدد طلاب التعليم العالي 6 أضعاف من 7.4 مليون فقط في عام 2000 إلى ما يقرب من 45 مليوناً في عام 2018، في حين ارتفع معدل الالتحاق بالتعليم العالي في البلاد من 7.6 إلى 50 % . كما تضخ مؤسسات التعليم العالي الصينية حالياً حوالي 8 مليون خريجاً سنوياً - أكثر من خريجي الولايات المتحدة والهند مجتمعين. ومن المتوقع أن ينمو هذا الرقم بنسبة 300% أخرى حتى عام 2030. وغني عن القول، أن هذا ترافق مع نمو في عدد مؤسسات التعليم العالي (WENR, 2017). حيث ذكر تقرير بي بي سي في عام 2016، أن كل أسبوع يتم افتتاح جامعة جديدة

في الصين. إجمالاً، يوجد في الصين الآن 514000 مؤسسة تعليمية و270 مليون طالب مسجلين في جميع مستويات التعليم (Schleicher, 2016). علاوة على ذلك، تقدم الجامعات الصينية الآن تعليمًا عالي الجودة بشكل متزايد. فبعد غياب طويل عن تصنيفات الجامعات الدولية، أضحت عدد من الجامعات الصينية بين أفضل 200 جامعة في تصنيفات دولية مثل تصنيفات (Times Higher Education). وبالتالي، ساعدت تلك التحسينات وعوامل أخرى على جعل الصين وجهه مهمة للطلاب الدوليين من آسيا وإفريقيا وأماكن أخرى حول العالم (Ibid).

توفير الغذاء

تاريخياً تعرضت الصين لأزمات عديدة لنقص الغذاء ومن أبرزها كانت في أواخر الخمسينيات، والتي يشير إليها الحزب الشيوعي الصيني باسم ثلاث سنوات من الكوارث الطبيعية، أو ثلاث سنوات من الأوقات الحرجة. وفقاً لوجهة النظر الحكومية، هي فترة في تاريخ جمهورية الصين الشعبية امتدت في السنوات ما بين 1958 و1961 كانت تتسم بالمجاعة الشاملة، حيث أدى الجفاف وسوء الأحوال الجوية، في نقص الغذاء وموت الكثير من المواطنين. فالأمن الغذائي مسألة بالغة الأهمية لدى الحكومة الصينية، إذ ينبغي توفير الغذاء لنحو 1,4 مليار صيني (جريدة العين، 2020).

منذ عام 1978، اتخذت الحكومة الصينية سياسات إصلاحية، حيث عززت باستمرار الاستثمار في مجال الزراعة، والدعم العلمي والتكنولوجي في مجال الزراعة، وتطوير الريف، وإصلاح الضرائب الزراعية، ووضعت سياسات تفضيلية للتنمية الزراعية والريفية، كما سعت لمساعدة ملايين المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة لزيادة دخلهم الشهري. كما أسهمت ميكنة الزراعة وإدخال التقنيات المبتكرة في تحسين الزراعة التقليدية ورفع الإنتاجية. وتم طرح الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي في العصر الجديد، حيث نفذت الحكومة الصينية برامج واسعة النطاق لتحسين التغذية في المناطق الفقيرة للطلاب، والرضع، والأطفال والنساء الحوامل، وكبار السن، والذي انعكس بصورة إيجابية في تغذيتهم وصحتهم (Huang, et.al, 2020). وقد شدد الرئيس الصيني شي جين بينج في مناسبات عديدة على الأمن الغذائي، قائلاً إن "وعاء الأرز للشعب الصيني يجب، في جميع الأحوال، أن يكون بقوة بين أيدينا" (الشعب اليوم، 2019). وتوفر الحكومة الصينية حالياً 95% من احتياجاتها الخاصة من الحبوب، مما يضع أساساً صلباً للمحافظة على الأمن الغذائي الوطني، وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والحفاظ على السلام والاستقرار على المدى الطويل. (الصين اليوم، 2020). ومن خلال زيادة إنتاج الحبوب بشكل

كبير وتحديث صناعة الأغذية، ضمنت الصين الخط الأساسي للاكتفاء الذاتي من محاصيل الحبوب. حيث ارتفع إنتاج الحبوب في الصين إلى مستوى غير مسبوق، وحدث تحول من نقص شامل في العرض إلى توازن في العرض والطلب. ففي الفترة ما بين عام 1978 وعام 1984، زاد الإنتاج الزراعي في الصين بمعدل سنوي متوسط قدره 7.7 %، وارتفع دخل المزارعين بمعدل سنوي متوسط قدره 13.4 %، وفي عام 1984، بلغ إجمالي إنتاج الحبوب في الصين 400 مليون طن، وبلغت حصة الفرد من الغذاء 400 كيلوجرام. وفي مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) 1986، أعلنت الحكومة الصينية للعالم أن الصين قد حلت مشكلة نقص الغذاء بشكل أساسي. كما أظهرت الصين التزامًا قويًا بتخفيف حدة الفقر، مما أدى لتحقيق إنجازات ملموسة. ففي خلال أربعة عقود فقط، تم انتشال أكثر من 800 مليون شخص من براثن الفقر (كه وشيانغ، 2020).

وفي أعوام 1996 و1998 و1999، كسر إنتاج الحبوب في الصين 500 مليون طن لثلاث مرات. من عام 2004 إلى عام 2015، حقق مستودع الحبوب الصيني معجزات في تاريخ تطور الغذاء العالمي، واستقر بشكل مستمر عند 600 مليون طن. وفي عام 2018، بلغ إجمالي إنتاج الحبوب في الصين 657.9 مليون طن، بزيادة 4.8 ضعف عن عام 1949. وبين عامي 1949 و2018، ارتفع الإنتاج السنوي من الحبوب للصين بنحو خمس مرات من 113 مليون طن إلى 658 مليون طن (الشعب اليوم، 2019).

وفي عام 2015، أصدر المكتب العام لمجلس الدولة "the State Council of the People's Republic of China" تدابير لتقييم مسؤولية حكام المقاطعات عن الأمن الغذائي، وبالتالي تم تعزيز مسؤولية المقاطعات المحلية في الحفاظ على الأمن الغذائي الوطني. كما لعبت الصين دورًا إيجابيًا في التخفيف في عدد من الأزمات الإنسانية والمشاركة في الجهود العالمية نحو القضاء على الجوع، والتي نالت تقديرًا واستحسانًا من قبل المجتمع الدولي (ibid). فمنذ عام 2006، أصبحت الصين ثالث أكبر مانح للمعونات الغذائية بعد الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. ومؤخرًا، دشنت الصين مراكز لعروض التكنولوجيا الزراعية، ومحطات تجريبية للتكنولوجيا الزراعية ومحطات الإرشاد في حوالي 100 دولة حول العالم، وقد أرسلت عشرات الآلاف من الخبراء الزراعيين. (CGTN، 2019) مع نجاح الصين في المساهمة بربع إنتاج العالم من الحبوب بأقل من 10% من الأراضي

المزروعة في العالم، وإطعام خمس سكان العالم، حققت الصين إنجازاً تاريخياً له تأثير يتعدى إنجازها في تحقيق الأمن الغذائي على مستوى العالم (المرجع السابق).

الشرط الآخر، الرغبة في تحسين جودة الحكم

بعد أن برهنت الدراسة في الجزء السابق على أن النظام الصيني لديه القدرة على تحسين جودة الحكم، أنتقل الآن إلى فحص الشرط الثاني، عما إذا كان لديه الرغبة في تحسين جودة الحكم. يمكن القول إن الرغبة في جودة الحكم وفقاً للأدبيات الغربية تستند إلى الديمقراطية لما توفره من انتخابات تعددية تنافسية وآليات للكشف عن الفساد ومساءلة المقصرين. وبناءً عليه، كيف يمكن تفسير دوافع ورغبة النظم غير الديمقراطية القادرة على القمع نحو تحقيق جودة الحكم؟ يمكن تفسير تلك الظاهرة من منظور أن جودة الحكم توفر أساس الشرعية التي يحتاجها النظام. فالأساس المنطقي الأعمق وراء سعي الحكومات هو الشرعية السياسية. وفقاً لماكس فايبر فإن الشرعية السياسية هي اعتقاد المواطنين بأن نظام الحكم مقبول أخلاقياً. قام فايبر بتطوير مفهوم الشرعية السياسية، وحدد ثلاثة أنواع من الشرعية: الشرعية التقليدية، الشرعية الكاريزمية، الشرعية العقلانية المستندة إلى القانون (Wu,2020:40-50). في هذا الإطار، قام البروفيسور دينجكسين تشاو من جامعة شيكاغو بتعديل آراء ماكس فايبر وأعاد تعريف الأنواع الثلاثة للشرعية السياسية: (1) الشرعية الانتخابية القانونية، (2) الشرعية الأيديولوجية، (3) الشرعية القائمة على جودة الأداء الحكومي (جودة الحكم). (Zhao,2009:418) في الواقع، تُظهر التجربة الديمقراطية أن الشرعية يتم الحصول عليها عادةً من خلال العملية الانتخابية، لكن آلية الانتخابات لا تساعد بالضرورة في الحفاظ على الشرعية وترسيخها. ومن ثم ينبغي الوقوف على تحديد دوافع النخبة الحاكمة الصينية نحو تحسين جودة الحكم دون وجود حوافز انتخابية، حيث تم تقسيم تلك الدوافع إلى معيارين: الأول يستند لدوافع براجماتية (الاختيار الرشيد)، والثاني يركز على الدوافع القيمية والأخلاقية كما يلي:

أ. دوافع براجماتية

1- يحتاج الحزب الشيوعي الصيني إلى شرعية الإنجاز عبر تحسين جودة الحكم

مع سعي النظام الحاكم نحو تعزيز شرعية حكمه، يمكننا أن نرى بسهولة فوائد الشرعية السياسية للحاكم. تتمثل إحدى الفوائد في أن المواطنين سيطيعونه طواعية، ويعتبرون حكمه شرعياً ومقبولاً، فإذا فقد النظام شرعيته، فإنه سيواجه مقاومة من المواطنين بطرق مختلفة، بدءاً من العصيان

المدني إلى الثورات. لكن الشرعية ليست الطريق الوحيد لامتنال المواطنين. فهناك طريق آخر، وهو القمع والسياسات القسرية. فإذا كان بإمكان نظام استبدادي استخدام القوة لفرض الامتنال، فلماذا يكلف نفسه عناء بناء الشرعية؟ والسبب هو أنه بالمقارنة مع بناء الشرعية عبر تحسين جودة الحكم، فإنه كلفة القمع أكثر من كلفة الاستثمار في تحسين جودة الحكم، حيث يؤدي القمع إلى تكاليف اقتصادية وسياسية وأخلاقية (Svolik, 2012). ويتطلب استخدام العنف تبريراً لكل من الجمهور المحلي والمجتمع الدولي، مثل هذه التبريرات تشكل تحدياً كبيراً لأن النظام ليس مضطراً فقط للدفاع عن مواقفه ضد المعارضين ولكن عليه أيضاً إظهار أن المعارضين يستحقون المعاملة بالعنف. فبعد احتجاجات ميدان تيانانمن في عام 1989، فرضت الدول الغربية عقوبات على الصين، وعلقت الولايات المتحدة المبيعات العسكرية وجمدت اليابان قروضها للصين. وبعد ثلاث عقود، باتت الصين أكثر اندماجاً في النظام العالمي، وبالتالي اللجوء للقمع سيكون أكثر كلفة، من كلفة تحسين جودة الحكم. كما أن نتيجة القمع وقتية، حيث يمكن أن يتبخر بمجرد رفع القمع، في حين أن نتيجة الشرعية هي الامتنال الطوعي يمكن أن يساعد النظام على تحمل الظروف الاستثنائية (Zhou, 2016).

2- البحث عن مصادر بديلة للشرعية التقليدية

لاحظ عدد من الباحثين تراجع المصادر التاريخية والأيدولوجية لشرعية الحزب الشيوعي الصيني، مما جعل جودة الحكم يحظى بأهمية لدى النظام السياسي الصيني. خلال العقود الثلاثة الأولى (1949-1978) من حكم الحزب الشيوعي الصيني، استمد شرعيته من الإرث التاريخي للحزب (انتصاراته في حربين: الحرب الصينية اليابانية (1937-1945) والحرب الأهلية الصينية (1945-1949)، والتزامه بالأيدولوجية الشيوعية. (ibid) فإذا كان الإرث التاريخي له تأثير قوى على الأجيال التي عاشت هذا السياق التاريخي، والتي عاصرت التغيرات الإيجابية التي أحدثتها الحروب. فبالنسبة للأجيال حديثة العهد، فإن التراث التاريخي له صدى أقل. وبالتالي مع تعاقب وتوارث الأجيال، سوف تزداد احتمالية استنفاد الإرث التاريخي للحزب الشيوعي الصيني كمصدر رئيس للشرعية. وعلى غرار الإرث التاريخي، لاحظ بعض الباحثين بوادر تآكل الأيدولوجية الشيوعية كمصدر لشرعية النظام في حقبة ما بعد ماو. وفقاً لتشو Zhou استهلكت الثورة الثقافية المضطربة قدرًا كبيرًا من المصادقية السياسية التي تراكمت لدى الحزب في الماضي. ومع قرب نهاية الثورة الثقافية، أصيب المجتمع الصيني بصدمة شديدة وعانى من أزمت "الثقة والإيمان بالحزب". (ibid, 2016) بمعنى آخر، واجه

الحزب أزمة قد تهدد شرعيته. وبالتالي مثل إحياء شرعيته تحديًا خطيرًا. علاوة على ذلك، تزايدت هواجس الحزب الشيوعي جراء انهيار وتفكك الاتحاد السوفياتي. هذا الانهيار سبقه أقل من عامين أحداث تيانانمن، أدركت القيادة الصينية الأخطاء التي وقعت فيها القيادة السوفيتية، سواء من خلال الاعتماد على السياسات القسرية للسيطرة على النظام، وعدم الاهتمام بالاقتصاد، وتبديد الموارد في الحرب الباردة، والفشل في توفير وتقديم السلع والخدمات العامة، فكأن سقوط الاتحاد السوفياتي كان بمثابة جرس إنذار للقادة الصينيين بسبب الفشل في تحسين جودة الحكم. (Ringen, 2016:4). وخلصوا إلى ضرورة تحسين جودة حياة المواطنين تحسبًا من الانفجار من الداخل. وبالتالي بدأ إعادة النظر في مرتكزات الشرعية في مرحلة ما بعد ماو، والاستناد إلى شرعية الإنجاز عن طريق تحسين جودة الحكم كمصدر داعم إذا لم يكن بديل للمصادر التاريخية والأيدلوجية لشرعية حكم الحزب الشيوعي. (ibid)

ب. الدوافع القيمية والأخلاقية

لا تعد نظرية الاختيار الرشيد وتحليل التكلفة والمنفعة السبب الوحيد الذي قد يدفع النظام الصيني إلى السعي لتحقيق الشرعية عبر تحسين جودة الحكم. هناك معيار آخر لا بد من الالتفات إليه وهو يرتكز على المكون (القيمي والأخلاقي) المتأصل في الثقافة السياسية الصينية. على عكس الرأي السائد بأن النظام الشيوعي الصيني يعتمد بشكل أساسي على القمع للحفاظ على شرعيته، يمكن الحفاظ على شرعية النظام الحالي بسبب الرابطة الأخلاقية المتجذرة تاريخيًا بين الدولة والمجتمع والتوقع المجتمعي بأن الدولة ستكون مسؤولة عن رفاهية السكان (Guo, 2011: 142-150).

"فالصين دولة شرقية تستند إلى أفكار كونفوشيوس، الذي عاش في القرن الرابع قبل الميلاد، وأقام فلسفة شاملة جمع فيها كل التقاليد الصينية عن سلوك الفرد والجماعة، واعتمدت نظريته عن المجتمع والسياسة على أولوية الأسرة وسمو الدولة، فجاءت أفكاره لتقدم التبرير الأخلاقي لطاعة الحكام في الصين القديمة، التي كانت تُسمّى بـ"مملكة السماء/تقويض الجنة" (هلال، 2021). تؤكد تلك الأفكار على أن مبدأ "تقويض الجنة" الذي يرتكز بصفة أساسية على فضيلة الإمبراطور ونزاهته. وبالتالي إذا اعتُبر الحاكم أنه فقد فضيلته، فإنه سوف يصبح مهددًا بفقدان السلطة، وقد تتيح ذلك الفرصة لانطلاق لحظات ثورية وتمردات شعبية. على الرغم من أن ولاية/مملكة السماء أو تقويض الجنة تبدو مشابهة بشكل ظاهري للمفهوم الغربي لـ "حق الإلهي المقدس"، إلا أن لها فلسفة مختلفة عن النموذج الغربي؛

ففكرة الحق الإلهي المقدس تقوم على أن الحاكم يستمد سلطته من الله، فهو الذي اختاره، ومن ثم يجب طاعته بغض النظر عن سلوك الحكام. ومن ثم فإن تلك النظرية لا تعطي شرعية الخروج على الحاكم وتبرر حركات التمرد، لأن الخروج عليه يعني الخروج عن الإرادة الإلهية. من ناحية أخرى، منح مبدأ "تفويض الجنة" الحق في التمرد ضد الحاكم إذا فقد أفضليته ونزاهته. علاوة على أن نجاح التمرد في إسقاط الإمبراطور يعد مؤشراً على أنه فقد دعم "ولاية السماء". كما أن هذا المفهوم لا يدعم الوراثة الملكية أو النبيلة، حيث يمكن لأي قائد أن يصبح حاكماً بموافقة السماء، حتى لو وُلد فلاحاً. فالعبرة في استمرار الإمبراطور في الحكم هو الحفاظ على نزاهته وخدمته للعامة. وبالتالي يتم استخدام مفهوم "تفويض الجنة" ليس فقط لتبرير "الحق في الحكم" ولكن أيضاً "الحق في التمرد". في التاريخ الصيني، فقط عندما يتبنى "الأباطرة الحكماء" و "الوزراء الفاضلون" سياسات خيرة لصالح العامة، فإن هذا سوف يجلب الرخاء والسلام للشعب، وستكون الدولة غنية وقوية. (Tong,2011:154-155)

ولقد ترسخ اعتقاد على أنه من أجل استدامة تفويض الجنة، يجب على الطبقة الحاكمة أن تسعى جاهدة من أجل تحسين جودة الحكم، حيث كان الدعم الشعبي يتوقف على الأداء السياسي. وبالتالي فالصينيون لا يهتمون من أين أتى حكامهم وكيف وصلوا إلى السلطة، سواء عبر الانتخابات أو بطرق أخرى، فالأهم بمجرد توليهم السلطة، يكون هناك تطلع بأن يمتلكوا القدرة والرغبة في تحمل المسؤولية تجاه المجتمع وأن يحكموا بالفضيلة. وبالتالي لا تأتي الشرعية من آلية وصول القائد إلى السلطة، بل تكمن في الطريقة التي يمارس بها الحكم. كما أن هناك جزء أساسي من أخلاق الحاكم هو حماية شعبه والحكم الخيري (لصالح العامة). فهناك تعاقد اجتماعي عرفي بين الدولة والمجتمع. تاريخياً وبسبب هشاشة الزراعة التقليدية الصينية في مواجهة الأحوال الجوية غير المتوقعة، دفع هذا الفلاحون إلى التوقع المستمر بمساندة الحاكم والقائمين على السلطة لهم في أوقات الأزمات والكوارث. فالسلطة الصينية تتسم بالطبيعة الأبوية التي يفرض عليها مسؤولية التدخل لحماية أفراد شعبها وتوفير احتياجاتهم الأساسية. ومن ناحية أخرى، وضع مبدأ المعاملة بالمثل، فإذا كان على الفلاحين الاعتماد على الحكومة لمساعدتهم في أوقات الكوارث، فإنهم يدعمون الحكومة في المقابل (ibid:154-155).

وعلى مدى آلاف السنين، شهدت الصين العديد من الكوارث الطبيعية. لم يمر عام واحد دون تعرضها لأنواع مختلفة من الكوارث الطبيعية. وفقاً لأحد التقديرات، من عام 1766 إلى عام 1937، كان هناك 5258 كارثة طبيعية مسجلة، مثل الفيضانات والجفاف والزلازل والأوبئة، بمعدل

واحد كل 6 أشهر. من عام 1949 إلى عام 1988، تعرضت الصين لثمانى حالات جفاف وست كوارث فيضانات بمعدل سنوي. كما تتعرض بشكل متكرر للأضرار الناجمة عن الحشرات والآفات (China Statistical Bureau, 1995). وكمجتمع زراعي تقليدي، تجعل تلك الكوارث الطبيعية المتكررة الفلاحين معرضين للخطر للغاية. وتحمل الدولة الصينية حتمًا عبء الإغاثة من الكوارث. وقد لعبت الدولة أيضًا دورًا هامًا في إعادة الأعمار بعد الكوارث (Wittfogel, 1981). وبذلك كرست الدولة الصينية الكثير من الموارد والجهود للإغاثة من الكوارث على مدار آلاف السنين من التاريخ. كما تؤكد دراسة بينج وونج Bing Wong حول بناء الدولة في الصين وأوروبا، باتت مخازن الحبوب تمثل التزامات رسمية بالرفاهية المادية للحكومة الصينية تتجاوز أي شيء يمكن تخيله (Wong, 2019:5).

هذه الصيغة التعاقدية ملزمة أخلاقية بين الحكام والمحكومين لآلاف السنين. حيثما اعتقد الفلاحون أن الحكومة إذا لم تف بمسئوليتها، فإن الحكومة ستفقد ولاية السماء وستدلع ثورات الفلاحين وحركات تمرد. كانت هناك عدة مئات من حركات تمرد الفلاحين بأحجام مختلفة في التاريخ الصيني. من بينها 40-50 تمرد فلاحى واسع النطاق، بدءاً من تمرد تشين شنج ووو جوانج في أواخر عهد أسرة تشين وحتى تمرد تايبينغ في 1850-1864. وبالتالي فالمكون المركزي للحكومة الخيرية هو مسؤولية الدولة تجاه رفاهية الشعب (Ibid:156).

وبالتالي ستمتع الحكومة بالشرعية بقدر ما يتوقع المجتمع منها الوفاء بتحسين جودة الحكم. على الرغم من أن الاقتصاد الصيني اليوم قد تحول إلى التصنيع كما أن الزراعة لا تشكل سوى جزء صغير من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن ثقافة المسؤولية الأخلاقية للدولة لا تزال موجودة وتدور حول توفير إسكان مناسب التكلفة، والتعليم، والرعاية الصحية، وتوفير الطعام وتدشين شبكة طرق جيدة، ورعاية كبار السن والأطفال. النقطة الهامة، هي أنه على الرغم من أن المسؤولين الحكوميين لا ينتخبون من قبل الشعب، إلا أنهم يعتبرون أنفسهم يتحملون المسؤولية تجاه شعبهم. وبالمثل، على الرغم من أن الشعب لا ينتخب مسؤولين حكوميين، إلا أنهم يعتقدون أن الحكومة يجب أن تكون مسؤولة أمامهم. ومن ثم أنتج هذا الترابط الأخلاقي مشهداً سياسياً صينياً يختلف عن نظيره الغربي. كما أن الرابط الأخلاقي يطمس الانقسام بين الدولة والمجتمع. حيث بات دور الدولة يتداخل جزئياً مع دور الأسرة، ومن الصعب تحديد الخط الفاصل بين الحاكم والمحكوم بوضوح. فأحياناً يُنظر إلى الدولة على أنها امتداد للأسرة. وهذا هو الجزء الحاسم في العقد الاجتماعي الخفي المتجذر في التقاليد

السياسية الصينية منذ آلاف السنين. وبالتالي أصبح جودة الحكم معياراً ضابطاً قوياً على الحكام في الصين، وله تأثير مباشر على هوية الناس وامتثالهم للطبقة الحاكمة (Gilley, 2008: 259-265., WU,) (op.cit: 43-50). وعلى عكس التفضيل الغربي للنظرية السياسية القائمة على الحساب العقلاني والمنطق المؤسسي، يتبع الصينيون نظاماً معيارياً ويشدد على المسؤوليات الأخلاقية لقادتهم. وبالتالي فمسؤولية الدولة المتصورة (لدى كل من الدولة والمجتمع) عن رفاهية السكان توفر الأساس لشرعية النظام. وفي الوقت نفسه، يطور الناس عقلية الإيمان بأن الدولة يجب أن تحل جميع مشاكلهم (ibid: 155-157).

الخاتمة

سعت هذه الدراسة إلى تطوير إطاراً تحليلياً لتفسير جودة الحكم في النظم غير الديمقراطية، خاصة وأن غالبية الأدبيات الغربية تؤكد على أن الخيار الوحيد لتحسين جودة الحكم في تلك النظم هي أن تكون أقل استبدادية وأكثر ديمقراطية. فغالباً ما دُفِعَ عن إرساء الديمقراطية كحل فعال لزيادة كفاءة وجودة الحكم عبر التخلص من مستويات الفساد المرتفعة وتحقيق أعلى معدلات التنمية الاقتصادية، حيث تضع صناديق الانتخابات قيوداً على السياسيين أثناء تواجدهم في السلطة، بحيث إذا شهدت فترة حكمهم تجاوزات وانتهاكات سواء أكانت سياسية، أو اقتصادية يترتب عليها فقدان مناصبهم في الانتخابات القادمة، وتعرضهم للمساءلة القانونية. وفي الوقت نفسه، يؤكد داعمو العلاقة بين النظام الديمقراطي، وجودة الحكم على أن النظم غير الديمقراطية بمختلف أشكالها تمثل تهديداً لجودة الحكم. وهذا يعني أن جودة الحكم في النظم غير الديمقراطية يتحسن مع تحول النظام إلى الديمقراطية. ومع ذلك، يبدو هذا الرأي غير قابل للتصديق على مستوى الواقع. وبالتالي فإن جودة الحكم في البلدان الاستبدادية تتبع منطقاً مختلفاً - فهناك عوامل قد تساهم في دفع تلك نحو تحسين جودة الحكم بصرف النظر عن المبادئ الديمقراطية التي تتجلى في السياسة الانتخابية والحريات المدنية. ومن ثم بلورت الدراسة سؤالاً بحثياً كما يلي: تحت أي شرط من الشروط يمكن أن يحدث تحسن في جودة الحكم في النظم غير الديمقراطية؟

وترى الدراسة أن تحسين جودة الحكم في النظم غير الديمقراطية يتم إذا تم استيفاء شرطين. أولهما، ضرورة توافر القدرة على تعزيز جودة الحكم. ثانيها، يجب أن يكون لدى النظام الرغبة نحو تحسين جودة الحكم. وبالتالي توافر الشرطين السابقين قد يحول النظم الاستبدادية إلى "نظم استبدادية رشيدة". وبالتطبيق على النموذج الصيني، توصلت الدراسة إلى أن النظام الشيوعي الصيني منذ دينج

شياو بينج- (مهندس سياسات الاصلاح الاقتصادي منذ عام 1978) - وحتى الآن لديه القدرة والرغبة نحو تحسين جودة الحكم.

حددت الدراسة ثلاثة أبعاد لقدرة الدولة: الإدارية والاستخراجية، وتوفير السلع، والخدمات، والعامه. فبالنسبة للقدرة الإدارية، سعى النظام الصيني إلى تحديث نظام التوظيف والاختيار في الجهاز الإداري سواء على المستوى المركزي أو المقاطعات والبلديات. وبدأت الجهود في إعادة إضفاء الطابع المؤسسي على نظام اختيار الكوادر الإدارية من خلال زيادة مستويات الاحتراف والجدارة والمهارات والمتطلبات التعليمية في إدارتها العامة. كما تم ربط آليات التعينات والترقي بالنتائج وجودة الخدمات المقدمة من موظفين الخدمة المدنية على مختلف المستويات. كما سعت الحكومة الصينية إلى جذب الحاملين للشهادات الجامعية للعمل في الإدارة العامة والجهاز الحكومي.

وفيما يتعلق بالقدرة الاستخراجية، تشكل الضرائب أهم مصدر لإيرادات الحكومة الصينية. فقد اتخذت الحكومة الصينية عدة تدابير لزيادة الوعاء الضريبي وتحسين حوكمة الضرائب، بما في ذلك توحيد قوانين الضرائب، تبسيط النظام الضريبي، تطبيق وتوحيد أساليب توزيع الإيرادات بين الحكومة المركزية والمقاطعات والبلديات الأمر الذي انعكس على زيادة الحصيلة الضريبية كما ذكر سابقاً، وشهد الإنفاق المالي في مجالات مثل العلوم والتكنولوجيا والتعليم ودفع فوائد الديون زيادات كبيرة.

وفيما يتعلق بالقدرة على توفير الخدمات والسلع العامة (صحة-تعليم-غذاء). سعت الحكومة الصينية إلى الاستثمار في الرعاية الصحية، وتعزيز البنية التحتية لمرافق الرعاية الصحية الأولية، ورفع كفاءة موظفي الرعاية الصحية من خلال التعليم والتدريب. كما ركزت الحكومة الصينية على إصلاحات وزيادة عدد المستشفيات العامة، وإزالة هوامش الربح على الأدوية، وترشيد تسعير الخدمات الطبية. علاوة على ذلك، يتم تحسين الرعاية والخدمات الطبية لقاطني المناطق النائية والفقيرة. وفي 2019، نجحت الحكومة الصينية في تدشين نظام تأمين صحي شامل يغطي أكثر من 95% من الصينيين.

وبالنسبة للتعليم، نجحت وزارة التعليم الصينية في تحقيق المساواة في التعليم بين المناطق الريفية والحضرية. علاوة على زيادة عدد المدارس والطلاب في مختلف الأعمار، وتبوءاً عدد من الجامعات الصينية مكانة دولية متميزة.

وبالنسبة للغذاء، نجحت الحكومة الصينية في القضاء على مشكلة نقص الطعام، فمنذ عام 1978، اتخذت الحكومة الصينية سياسات إصلاحية، حيث عززت باستمرار الاستثمار في مجال الزراعة، والدعم العلمي والتكنولوجي في مجال الزراعة، وتطوير الريف، وإصلاح الضرائب الزراعية، ووضعت سياسات تفضيلية للتنمية الزراعية والريفية، كما سعت لمساعدة ملايين المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة على زيادة دخلهم الشهري. كما ساهمت ميكنة الزراعة وإدخال التقنيات المبتكرة في تحسين الزراعة التقليدية ورفع الإنتاجية. أثمرت تلك السياسات نحو تحقيق الأمن الغذائي.

وفيما يتعلق برغبة النظام الصيني في تحسين جودة الحكم، توصلت الدراسة إلى أن الهدف الأساسي للقيادة الصينية هو تحقيق الشرعية عبر تحسين جودة الحكم. حيث امتزجت دوافع القيادة السياسية الصينية نحو تحقيق جودة الحكم بين دوافع برجماتية وأخلاقية "قيمة". حيث يحتاج الحزب الشيوعي الصيني إلى الشرعية السياسية فلا يمكنه أن يحكم بالقمع وحده، فتكلفة القمع أكبر من تكلفة الاستثمار في تحسين جودة الحكم. كما يؤدي القمع إلى تكاليف اقتصادية وسياسية وأخلاقية. ومن ناحية أخرى، سعى النظام الصيني إلى البحث عن مصادر بديلة للشرعية التاريخية (الانتصار في الحربين "اليابانية والأهلية") والأيدلوجية، وتجديد شرعية الحزب وفقاً لشرعية الإنجاز وتحسين جودة الحكم. خاصة وأنه واجه تحديات داخلية من العديد من الأزمات الاقتصادية أثناء حقبة ماو أو أحداث تيانانمن أو تحديات خارجية من انهيار الاتحاد السوفيتي، والذي مثل جرس إنذار للقيادة الصينية وتحذيراً بأن السياسات القسرية ليست كافية، ولن تغني عن ضرورة تجديد شرعية النظام الصيني الذي تعرض للاحتجاجات قبل تلك الأحداث بعامين. حيث أدركت القيادة الصينية إلى ضرورة تحسين جودة حياة المواطنين تحسباً من الانفجار من الداخل. وبالتالي بدأ إعادة النظر في مرتكزات الشرعية في مرحلة ما بعد ماو، والاستناد إلى شرعية الإنجاز عن طريق تحسين جودة الحكم كمصدر داعم إذا لم يكن بديل للمصادر التاريخية والأيدلوجية لشرعية حكم الحزب الشيوعي.

أما على المستوى الأخلاقي، على عكس الرأي السائد بأن النظام الشيوعي الصيني يعتمد بشكل أساسي على القمع للحفاظ على شرعيته، يمكن الحفاظ على شرعية النظام الحالي بسبب الرابطة الأخلاقية المتجذرة تاريخياً بين الدولة والمجتمع والتوقع المجتمعي بأن الدولة ستكون مسؤولة عن رفاهية وتحسين أحوال شعبها. ولقد ترسخ اعتقاد على أنه من أجل استدامة تفويض الجنة، يجب على الطبقة الحاكمة أن تسعى جاهدة من أجل تحسين جودة الحكم، حيث كان الدعم الشعبي يتوقف على

الأداء السياسي. وبالتالي لا يهتم الصينيون بآلية وصول حكامهم إلى السلطة، بل بالطريقة التي يمارس بها الحكم والتي تتمثل في حمايتهم والحكم الخيري.

وفقًا لما سبق تطرح تلك الدراسة عدة تساؤلات وإشكاليات وموضوعات يمكن طرحها في دراسات قادمة كما يلي: أولاً هل الاستبداد الرشيد الذي يجمع بين الرغبة والقدرة نحو تحسين جودة الحكم يمكن أن ينسحب إلى بلدان ومناطق أخرى غير الحالة الصينية؟ أم أن الحالة الصينية لها خصوصيتها؟ وبالتالي نحن بحاجة إلى تطبيق هذا الإطار التحليلي على حالات أخرى لاختبار صحة تلك الأطروحة. ثانيًا، هل يمكن الاستناد إلى الطرح السابق لمحاولة تفسير نجاح الصين في احتواء جائحة كورونا، بسبب ما تملكه من قدرات وطبيعة العلاقة بين القيادة السياسية والشعب الذي لم يمتنع من السياسات القسرية لاحتواء أزمة كورونا كغيره من الشعوب الغربية التي رفضت حظر التجوال انطلاقًا من منظور المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية للدولة؟ ثالثًا، هل نجاح النموذج الصيني في جودة الحكم على الرغم من طبيعة نظامه السياسي، ومع انحسار الديمقراطية على مستوى العالم، وزيادة معدلات السخط العالمية على المؤسسات الديمقراطية وصعود الحركات الشعبوية وانتقاد بعضها للمؤسسات الديمقراطية التقليدية، قد تدفع تلك الظواهر علماء السياسة المقارنة إلى إعادة النظر في تقسيم النظم السياسية استنادًا إلى معيار الديمقراطية؛ بمعنى نظم ديمقراطية ونظم غير ديمقراطية، إلى الاستناد لمعيار جودة الحكم (نظم جيدة ونظم غير جيدة)؟ بمعنى أدق إعادة النظر في المنظور المعرفي الغربي والتحول من قضايا التحول الديمقراطي إلى قضايا وشروط وظروف ونظريات تفسر جودة وكفاءة الحكم بغض النظر عن طبيعة النظام السياسي، بل التحول إلى شرعية الإنجاز وجودة المخرجات.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

1. أبو فارة، أحمد يوسف (2020)، عوامل نجاح النموذج الصيني في قيادة التغيير والتنمية، مجلة البحوث والدراسات الاقتصادية، عدد 5، ص ص 1-30.
2. الدقن، أحمد السيد محمد. (2015)، تجربتنا الإصلاح الإداري في الصين ومصر والتوجه نحو اقتصاد السوق:
3. دراسة مقارنة، المجلة العربية للإدارة، عدد 1، يونيو، ص ص 77-94.
4. الشعب اليوم (2019)، شي: الصين تؤكد على الأمن الغذائي مع الاحتفال بمهرجان المزارعين، 23 سبتمبر، <http://arabic.peopledaily.com.cn/n3/2019/0923/c31664-9617183.html> . تاريخ الاطلاع 2 أغسطس 2021
5. الصين اليوم.(2019)، الفقرة الكبرى للتعليم في الصين 1949-2019، يونيو
6. http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/sh/201906/t20190603_800169619.html . تاريخ الاطلاع 18 أغسطس 2021
7. الصين اليوم.(2020)، الأمن الغذائي في الصين ومساهماته العالمية، 20 مايو
8. http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/sh/202004/t20200429_800202634.html . تاريخ الاطلاع 20 أغسطس 2021.
9. العين الاماراتية .(2020) أكلوا وجباتكم.. الصين تعلن الحرب على إهدار الطعام، <https://al-ain.com/article/complete-meals-china-food-waste> تاريخ الاطلاع 22 يوليو 2021.
10. الموقع الرسمي لحكومة الصين الشعبية باللغة العربية.(2017)، الصين ينسج أكبر شبكة الرعاية الصحية في العالم لأكثر من 1.3 مليار شخص،، 20 أكتوبر، <http://arabic.people.com.cn/n3/2017/1020/c31664-9282736.html> تاريخ الاطلاع 29 يوليو 2021.

11. النموذج الصيني: كيف تستطيع الصين إطعام 1.4 مليار شخص؟ (2019)، CGTN، 17 سبتمبر،
12. <https://arabic.cgtn.com/n/BflcA-CEA-EEA/CEbAAA/index.html>. تاريخ الاطلاع 29 يوليو 2021.
13. أوشوا، يياولو كيف تكافح الدول الديمقراطية فيروس كورونا مستفيدة من الصين السلطوية؟ (2020)، بي بي سي، 13 مارس، <https://www.bbc.com/arabic/world-51870197>، تاريخ الاطلاع 18 ابريل 2021.
14. سي كه، وو و هو يوي شيانغز (2020)، الصين تنتصر في المعركة ضد الفقر وتقدم مساهماتها في التخفيف من حدة الفقر في العالم، الصين اليوم، 3 نوفمبر، <http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/zggc/202011/t20201103800225529.html>. تاريخ الاطلاع 9 أغسطس 2021.
15. عبد ربه، أحمد. (2018)، شرعية النظم السلطوية، الشروق، 7 ابريل، متاح على الرابط <https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=07042018&id=8489932c-2a9e-494f-92aa-2bffefc3029d>، تاريخ الاطلاع 15 ابريل 2021.
16. عادل، عمرو (2016)، هل تمثل الصين نموذجاً بديلاً للتنمية الاقتصادية الغربية، مجلة الديمقراطية، عدد 64، أكتوبر، ص ص 84-90.
17. فهمي، نبيل. (2020) الحوكمة الديمقراطية أم المركزية السلطوية؟، الشروق، 10 فبراير، متاح على الرابط <https://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=10022020&id=cbc8d0ea-bdb8-4f55-99d6-f0a0896cf3a0>، تاريخ الاطلاع 15 ابريل 2021.
18. هنتجتون، صموئيل، النظام السياسي لمجتمعات المتغيرة، (ترجمة سميرة فلو عبود)، دار الساقى، بيروت، 1993.
19. هلال، على الدين. (2021) الصين وبناء نظام عالمي، جديد العين الاخبارية، 14 اغسطس
20. <https://al-ain.com/article/china-and-the-construction-of-a-new-world-order>. تاريخ الاطلاع 30 أغسطس 2021.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Adserà ,Alícia.et.al. (2003).Are You Being Served?: Political Accountability and Quality of Government, *Journal of Law Economics and Organization*, 19(2): February,445-490.
2. Ahlers ,Anna L. and Gunter Schuber.(2014), Effective Policy Implementation in China's Local State, *Modern China*, 2014, Vol. 41(4) 372–405 [DOI: 10.1177/0097700413519563](https://doi.org/10.1177/0097700413519563).
3. Ang ,Yuen Yuen.(2016) *How China Escaped the Poverty Trap*, the United States of America, Cornell University Press,p5-23.
4. Bäck Hanna and Axel Hadenius.(2008).Democracy and State Capacity: Exploring a J-Shaped Relationship, *Governance* ,21(1),march,1 – 24.
5. Bai ,Zhili & Juan Liu.(2020), China's governance model and system in transition, *Journal of Contemporary East Asia Studies* , 9 (1), 65-82.
6. Bekkers ,Victor and Arthur Edwards.(2007), “Legitimacy and Democracy: A Conceptual Framework for Assessing Governance Practices, ”, In: Geske Dijkstra, Menno Fenger, and Victor Bekkers (Eds.), *Governance and the Democratic Deficit: Assessing the Democratic Legitimacy of Governance Practices*,(London: Routledge),pp 44-70.
7. Berenson, Marc.(2018). *Taxes and Trust: From Coercion to Compliance in Poland, Russia and Ukraine*. Cambridge: Cambridge University Press.
8. Besley ,Timothy and Torsten Persson. (2010), State capacity, conflict, and development. *Econometrica*, 78 (1), 1–34.
9. Besley ,Timothy and Torsten Persson.(2009),The origins of state capacity: Property right taxation, and politics. *American Economic Review*, 99(4),1218–1244.
10. Besley ,Timothy and Torsten Persson.(2014) The causes and consequences of development clusters: State capacity, peace, and income. *The Annual Review of Economics*, 6(1), 927–949.
11. Burns ,John P. and Zhou Zhiren.(2010).Performance Management in the Government of the People's Republic of China: Accountability and Control in the Implementation of Public Policy, *OECD Journal on Budgeting* , 2, <https://www.oecd.org/china/48169592.pdf>.
12. Burns, John P.(1989). *The Chinese Communist Party's Nomenclatura System*,Armonk, N.Y. and London: Routledge, 1-10.

13. Burns, John P.(2007).Civil Service Reform in China, OECD Journal on Budgeting, 7 (1),p6-8.
<https://www.oecd.org/gov/budgeting/44526166.pdf>.
14. Charron ,Nicholas et.al.(2016), Careers Connections, and Corruption Risks: Investigating the Impact of Bureaucratic Meritocracy on Public Procurement Processes, *The Journal of Politics*, 79 (1). 89-104
<http://dx.doi.org/10.1086/687209>.
15. Charron, Nicholas and Victor Lapuente .(2010). “Does Democracy Produce Quality of Government?”, *European Journal of Political Research*, (49) 4, pp. 443–470.
16. China reports losses caused by natural disasters,2020,
<https://reliefweb.int/report/china/china-reports-losses-caused-natural-disasters> accessed on July 12,2021.
17. China Tax Revenue 1995 - 2021,
<https://www.ceicdata.com/en/indicator/china/tax-revenue#:~:text=China%20Tax%20Revenue%20was%20reported,USD%20bn%20for%20Jun%202021.accessed> on August 12,2021.
18. China's fiscal revenue up 24.2 percent in Q1 .(2021),
http://www.xinhuanet.com/english/2021-04/21/c_139896555.htm
accessed on August 13,2021.
19. China's fiscal revenue up 24.2% in first five months, Jun 17,2021,
http://english.www.gov.cn/archive/statistics/202106/17/content_WS60cae7d5c6d0df57f98db6a5.html accessed on August 2,2021.
20. Chinese Government Website in English ,China's govt spending on education above 4% of GDP for 7 consecutive years, Oct 17,2019,
http://english.www.gov.cn/statecouncil/ministries/201910/17/content_WS5da82aa2c6d0bcf8c4c1549c.html accessed on August 2,2021.
21. Chinese Government Website in English, Over 95% of Chinese covered by basic medical insurance, Jun 26,2020, available at
http://english.www.gov.cn/statecouncil/ministries/202006/26/content_WS5ef5b225c6d05a0f897062fb.html accessed on July 29,2021.
22. de Graaf ,Gjalt and Hester Paanakk.(2015) “Good Governance:Performance Values and Procedural Values in Conflict”, *American Review of Public Administration*, 45, (6), p.647.

23. de Mesquita, Bruce Bueno.(2003), *The Logic of Political Survival*, Cambridge, Mass: MIT.
24. Diamond, Larry .(2007). "A Quarter-Century of Promoting Democracy." *Journal of Democracy* ,18, ,pp:118-120.
25. Diamond, Larry Regime.(2021). Type and Effective Government: Is There (Still) a 'Democracy Advantage'?, <https://iit.org/en/regime-type-and-effective-government/> Feb accessed April 18,2021.
26. Fang, Hai.(2020), HEALTH SYSTEM OVERVIEW, <https://www.commonwealthfund.org/international-health-policy-center/countries/china#universal-coverage,2020.accessed> on August 16,2021.
27. Feng, Yi.(1997). Democracy, Political Stability and Economic Growth, *British Journal of Political Science*, 27(3), 391-418.
28. Fortunato ,Piergiuseppe and Ugo Panizza, .(2015),Democracy education and the quality of government, *Journal of Economic Growth* ,20, 333–363.
29. Fukuyama, Francis.(2015) Why Is Democracy Performing So Poorly?,*Journal of Democracy*, 26(1) January, pp. 11-20.
30. Fukuyama,Francis and Zhang Weliewei.(2014), The China Model,*New Perspective Quateraly*,31 (1) <https://onlinelibrary.wiley.com/doi/pdf/10.1111/npqu.11429>.
31. Fukuyama,Francis.(2013).What Is Governance? *Governance*, 26(3), pp. 347–368)<https://onlinelibrary.wiley.com/doi/pdf/10.1111/gove.12035>.
32. GAO, JIE.(2009), Governing By Goals and Numbers: A Case Study in The Chiness of Performance Management to Build State Capacity in China,*public administration and development*. Dev. 29, 21–31 .
33. Gilley ,Bruce.(2008).Legitimacy and Institutional Change: the Case of China, *Comparative Political Studies* ,(41) 3,259-262.
34. Halperin, Morton Joe Siegle, Michael Weinstein .(2010),*The Democracy Advantage How Democracies Promote Prosperity and Peace*, NY: Routledge.
35. Health financing in China, WHO, <https://www.who.int/china/health-topics/health-financing>.
36. Hegre, Håvard .(2002).Toward a democratic civil peace? Democracy, political change, and civil war, 1816–1992. *American Political Science Review*, 95(1), 33–48.

37. Hope, Kempe Ronald .(2009).Capacity Development for Good Governance in Developing Societies: Lessons from the Field ,*Development in Practice* , 19, (1) (Feb), pp. 79-86.
38. Isham ,Jonathan T. et.al.(1997), Civil Liberties, Democracy, and the Performance of Government Projects ,*The World Bank Economic Review* , 11,(2),May,pp.219-242.
39. Ishiyama, John.(2018). Understanding the " Gravity" of Authoritarianism China, Russia, and Authoritarian Cooperation, *Journal Taiwan Journal of Democracy* , 14,(1),July, 25-39.
40. Johns Hopkins Coronavirus Resource Center, <https://coronavirus.jhu.edu/>
41. Kaldor, N.(1963), ‘Will underdeveloped countries, learn to tax?’, *Foreign Affairs*, 41 ,410–19.
42. Kaufmann, Daniel et.al .(2010). The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues, Brookings, available <https://www.brookings.edu/research/the-worldwide-governance-indicators-methodology-and-analytical-issues/> accessed on July 26,2021.
43. Knight, John B. (2014).China as a Developmental State , *The World Economy* ,pp 1338-1339.
44. Lake ,D, Baum M. (2001).The invisible hand of democracy: political control and the provision of public services. *Comp Polit Stud*. 34(6):587–621.
45. Landry, Pierre F.(2008). *Decentralized Authoritarianism in China: The Communist Party's Control of Local Elites in the Post-Mao Era*, Cambridge :Cambridge University Press.
46. Lee, Melissa and et.al.(2014), “Taking the State (back) Out? Statehood and the Delivery of Collective Goods.” *Governance*, 27 (4) , 635–654. <https://doi.org/10.1111/gove.12069>.
47. Levi, Margaret.(1988). *Of Rule and Revenue*. Berkeley: The University of California Press.
48. Li ,He.(2015). The Chinese Model of Development and Its Implications, *World Journal of Social Science Research* , 2(2),2015,pp. 128-138.
49. Li ,Hongbin and Li-An Zhou. (2005).Political turnover and economic performance: the incentive role of personnel control in China, *Journal of Public Economics* ,89 ,1743 – 1762.

50. Lieberthal, Kenneth G. , Cheng Li, and Yu Keping.(2014). China's Political Development, Brookings Institution Press, June , <https://www.brookings.edu/book/chinas-political-development/>.
51. Ministry of Education, Overview of Education in China The Development of Education in the Year 2019, 2021-02-10 http://es.moe.gov.cn/documents/reports/202102/t20210210_513220.html.
52. Moffitt, Benjamin.(2017). "*The global rise of populism : performance, political style, and representation*", (California: Stanford University Press).
53. Morrison, Wayne M. China's Economic Rise: History, Trends, Challenges, and Implications for the United States, Congressional Research Service,2019,p.2, https://www.everycrsreport.com/files/20190625_RL33534_088c5467dd11365dd4ab5f72133db289fa10030f.pdf.
54. Mudde, Cas and Cristobal Rovira Kaltwasser .(2017)."*Populism: A Very Short Introduction*",(Oxford: Oxford University Press).
55. National Health Commission, China Health Statistical Yearbook 2019 (China Union Medical University Press, 2019). <http://www.stats.gov.cn/tjsj/ndsj/2019/indexeh.htm>.
56. Norris ,Pippa and Ronald Inglehart.(2019) ."*Cultural Backlash and the Rise of Populism: Trump, Brexit, and Authoritarian Populism*" , (Cambridge:Cambridge University Press).
57. OECD, (2005). China in the Global Economy Governance in China, https://www.uscib.org/docs/OECD_Governance_in_China.pdf.
58. OECD, Directorate for Public Governance and Territorial Development, 'Principal Elements of Good Governance', <http://www.oecd.org/gov/>.
59. OECD, <https://stats.oecd.org/>.
60. OECD. (2016).Education in China, <https://www.oecd.org/china/Education-in-China-a-snapshot.pdf>.
61. Olson, Mancur .(1993).Dictatorship, Democracy, and Development, *The American Political Science Review* , 87(3) ,pp .567-576.
62. Pellegata, Alessand.(2009). The Effects of Democracy on the "Quality of Governance". Evidence on the Capacity of Political Systems to Constrain Corruption, <https://www.sisp.it/files/papers/2009/alessandro-pellegata-427.pdf>.

63. Pieke ,Frank(2009). In *The Good Communist: Elite Training and State Building in Today's China* (pp. I-Iv). Cambridge: Cambridge University Press.
64. Policy,working paper no.2012,
<https://www.wider.unu.edu/sites/default/files/wp2012-030.pdf>.
65. Polity score, <https://www.systemicpeace.org/polityproject.html>.
66. Rachel M. Gisselquist.(2012).Good Governance as a Concept, and Why This Matters for Development,
<https://www.wider.unu.edu/sites/default/files/wp2012-030.pdf>
67. Ranking of Countries by Quality of Democracy,
<https://www.democracymatrix.com/ranking>.
68. Report on China's central, local budgets(2013),
<http://www.npc.gov.cn/englishnpc/c28666/201303/4c1771cd4dc14a04a93b2977b5cd28fd.shtml>.
69. Ringen ,Stein.(2016). *The Perfect Dictatorship China in the 21st Century*, Hong Kong Hong Kong University Press,2016,4-10.
70. Rivera-Batiz,Francisco L. (2002).Democracy, Governance, and Economic Growth:Theory and Evidence,*Review of Development Economics*, 6(2), 225–247.
71. Rothstein, Bo and Jan Teorell .(2008).“What Is Quality of Government? A Theory of Impartial Government Institutions.” *Governance*21, (2), pp:165–90.
72. Rothstein, Bo.(2015). The Chinese Paradox of High Growth and Low Quality ofGovernment: The Cadre Organization Meets Max Weber,*Governance*,28(4),533-548.
73. Saha, Shrabani .(2008).Democracy and Corruption: An Empirical Analysis in a Cross-Country Framework, Paper prepared for presentation at the New Zealand Association of Economists Annual Conference, Wellington, 9-11 July <https://www.nzae.org.nz/wp-content/uploads/2011/08/nr1215384016.pdf>.
74. Scharpf, Fritz.(1999)."*Governing in Europe: Effective and Democratic?*" (New York, NY: Oxford University Press).
75. Schleicher, Andreas.(2016) China opens a new university every week, 16 March, <https://www.bbc.com/news/business-35776555>. Accessed on August 12,2021.
76. Sen ,Amartya.(1981). *Poverty and Famines*. Oxford: Clarendon Press.

77. Serikbayeva , Balzhan ,Kanat Abdulla & Yessengali Oskenbayev.(2021).State Capacity in Responding to COVID-19. *International Journal of Public Administration*, 44 (12),920-93.
78. Stockemer, Daniel .(2009).Does democracy lead to good governance? The question applied to Africa and Latin America, *Global Change, Peace & Security*, (21) 2, June, 241 –255.
79. Stoker, Gerry .(2017).When Governance Meets Populism : An Emerging Crisis ? , <https://www.ippapublicpolicy.org/file/paper/593f76c91c772.pdf> , accessed on April 18,2021.
80. SUNG, HUNG-EN .(2004).Democracy and political corruption: A cross-national comparison, *Crime, Law & Social Change* ,41: 179–194.
81. Svobik, Milan .(2012).*The Politics of Authoritarian Rule* ,Cambridge: Cambridge University Press.
82. Taylor Zack.(2016). Good Governance at the Local Level: Meaning and Measurement, IMFG Papers on Municipal Finance and Governance No. 26 , ,available at: <https://tspace.library.utoronto.ca/handle/1807/81210>.
83. The Covid Resilience Ranking The Best And Worst Places to Be as Reopening, Variants Collide, Bloomberg,<https://www.bloomberg.com/graphics/covid-resilience-ranking/>.
84. The Quality of Government Basic,2020 https://www.qogdata.pol.gu.se/dataarchive/qog_bas_jan20.pdf.
85. The World bank , <https://data.worldbank.org/country/china>.
86. Tilly, Charless. (1975). *The formation of national states in europe*. Princeton: Princeton University.
87. Tilly, Charless. (1992). Coercion, capital, and European states, AD 990-1992. WileyBlackwell.
88. Tong, Yanqi.(2011).Morality, Morality, Benevolence, and Responsibility: Regime Legitimacy in China from Past to the Present. , *Journal of Chinese Political Science*, 16(2), 141–159.
89. Toshkov, Dimiter Antoaneta Dimitrova, Tanja Börzel. (2021) Towards open access social orders in Eastern Europe. *East European Politics* 37(1), 1-18.
90. WENR,Education in China,2017 <https://wenr.wes.org/2019/12/education-in-china-3>.

91. WHO 2019, <https://www.who.int/china/health-topics/health-financing>.
92. Wke Richard.,et.al (2019). Many Across the Globe Are Dissatisfied With How Democracy Is Working, APRIL 29, 2019,available at: <https://www.pewresearch.org/global/2019/04/29/many-across-the-globe-are-dissatisfied-with-how-democracy-is-working/>.
93. Wong, R. Bin .(2019).The Last Millennium of Chinese Imperial Rule and the Emergence of China’s Modern Economy, *Chinese Sociological Review*, 51 (1),106-113.
94. Wu,Bin.(2020).*Government Performance Management in China: Theory and Practice*,(Singapore:Springer),42-50.
95. Xiaowei Zang, Why Are the Elite in China Motivated and Able to Promote Growth? (2021)in Alice H. Amsden, Alisa DiCaprio, and James A. Robinson , eds in*The Role of Elites in Economic Development*, Oxford University Press ,231-252.
96. Xin Huang.,et.al.(2020).Improving maternal and child nutrition in China: an analysis of nutrition policies and programs initiated during the 2000–2015 Millennium Development Goals era and implications for achieving the Sustainable Development Goals, *Journal of Health, Population and Nutrition*,12 <https://doi.org/10.1186/s41043-020-00221-y>.
97. Xu, Xianglin .(2020).*Social Transformation, and State Governance in China Theory, Path, and Policy Process* Singapore: Springer, p.123.
98. Zang, Xiaowei.(2017).How Cohesive is the Chinese Bureaucracy? A Case Study of Street-level Bureaucrats in China,*Public Administration and Development*, 37,p.217.
99. Zhao ,Dingxin .(2009).The Mandate of Heaven and Performance Legitimation in Historical and Contemporary China, *American Behavioral Scientist*, (53) 3,November ,416-433.
100. Zhenglai, Deng and Sujian Guo.(2011). *Reviving Legitimacy Lessons for and from China, Challenges Facing Chinese Political Development*, New York :Lanham,140-152.
101. Zhou, Yingnan Joseph .(2016),*Authoritarian governance in China, PhD thesis*, The University of Iowa August,28-48.